التوزيع: محـــدود
E/ESCWA/SD/1994/WG.2/6
١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤
ARABIC
الأصـل: بالعربيـة

UN ECONOMIC AND SOCIAL ... FOR WESTERN ASIA
28 SEP 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

القمـــة العالمية للتنمية الاجتماعيـــة

اجتماع الخبراء التحضيـري حـــول
" الاعلان العربي للتنمية الاجتماعيـــة "
١٩-٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
عمـــــان - الاردن

# الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية:
# المحور الثقافي(*)

إعـــــداد

د. حسين الابراهيم د. شاكر مصطفى د. حامد عمار

---

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) نظرا لضيق الوقت صدرت كما وردت من المؤلفين. وسيتم تحريرها وتنقيحها حسب الأصول عند طباعة وقائع الاجتماع.

94-0418

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| أولا: | أفكار أولية – د. حسن الابراهيم | ١ |
| ثانيا: | تعاريف وملامح سابقة – د. شاكر مصطفى | ١٧ |
| ثالثا: | موقع التنمية الثقافية من التنمية الاجتماعية – د. حامد عمار | ٤٥ |
| رابعا: | ورقة تجميعية – التوصيات | ٦٣ |

## أولا: مقدمة : أفكار أولية

تكتنف مفاهيم الثقافة والحضارة الكثير من الغموض ... ويشمل هذا الغموض وظائف هذه المفاهيم في التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية بشكل خاص . هناك صعوبة بالغة أولا فيما يتعلق بتحديد واضح لهذه المفاهيم وثانيا بدور الثقافة والحضارة التحفيزي للتنمية . هل نستطيع تفسير التقدم التقني والصناعي الامريكي على سبيل المثال الى " منظومة " الخلق البروتستينية " او نعزو جذور التقدم الياباني الى " منظومة الخلق الكونفوشية " هذا اللبس في مفاهيم الثقافة والحضارة ليس مقتصرا على اللغة العربية فحسب وانما نجد هذا اللبس في اللغات الرئيسية الأخرى .

يحدد الدكتور محمد جواد رضا اربعة مفاهيم عامة في محاولته لتسليط الضوء على هذا اللبس :

١- مذهب ينظر الى الثقافة Culture والحضارة Civilization على انهما مفهومان مترادفان .

٢- مذهب آخر يفهم الحضارة بمعنى الثقافة عندما تتميز الأخيرة بدرجة اعظم من التعقيد وبعدد كبير من الخصائص المميزة .

٣- مذهب ثالث ينظر الى الحضارة على انها الثقافة حين تتميز الأخيرة بعناصر وخصائص متقدمة نوعيا Qualitatively وممكنة القياس ببعض معايير التقدم .

٤- مذهب رابع يعارض الحضارة بالثقافة على اعتبار أن "الثقافة" ترمز الى تلك الافكار والابتكارات الانسانية المتعلقة بالاساطير Mythology والدين Religion والفن Art والأدب Literature ، على حين أن " الحضارة " هي مجال الابتكارات الانسانية المتعلقة بالعلوم والثقافة (التكنولوجيا).[١]

يذهب الدكتور محيي الدين صابر في محاولة للتحديد ابعد من ذلك ليقول : " ... الحضارة في معناها الوظيفي والكامل : الذي يتضمن الثقافة " هوية الانسان " فهي مساوية للانسانية ، بمعنى ان وضع الانسان على هذا الكوكب لم يتحدد الا بها ، فهي بذلك فاصل نوعي بين الانسان وبين سائر الاحياء ، بما انشأت له من حياة اجتماعية متنوعة وخصبة ، تحددت بها ذاته ، وتشكلت بها علاقاته مع نظرائه ، ومع الطبيعة ، ومع ما وراء الطبيعة ، ثم هي بعد ذلك ، فاصل درجي ، بين المجتمعات وبين الافراد ، وانما تتسع الحياة ، وتتنوع ، باتساع (الثقافة) وتنوعها ، " فالثقافة " تمثل نسيج الحياة الانسانية وجودا وحركا وتوظيفا ، فليس هناك في

---

١- د/ محمد جواد رضا ، العرب والتربية والحضارة : الاختيار الصعب ( مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ١٩٩٣ ) ص . ١٨ .

آخر تحليل ، عمل اجتماعي ، يتم انسانيا ، خارج دائرة الثقافة في كل الابعاد . والبعد التاريخي ، عامل جوهري في مفهوم " الثقافة " ، ذلك أن التراكم الكمي والنوعي هو احد ديناميات الثقافة الاساسية ، والتفاعل مع الواقع اما تكيفا معه واما تجاوزا له في امتداد مستقبلي هو من الوظائف الحيوية للثقافة ، وبعد من ابعادها [٢] .

اما في الحضارة العربية الاسلامية فان اقدم استخدام لكلمة " ثقافة " ما جاء في مقدمة " طبقات الشعراء " لابن سلام الجمحي ( ٢٣٢ هـ ) بما يفيد الحذق والمهارة في أي علم من العلوم او أية صنعة من الصنائع [٣] . ولقد وردت " الثقافة " في اكثر من موضع في مقدمة ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ) أهمها من حيث المضمون السياسي تلك التي ارتبطت بقيادة الأساطيل وصناعة المراكب

---

٢ د/ محيي الدين صابر ، قضايا الثقافة العربية المعاصرة ، (الدار العربية للكتاب ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٨٣) ص ٨٠ .

٣ موسوعة العلوم السياسية ، تحرير د/ محمد محمود ربيع و د/ اسماعيل صبري مقلد ( جامعة الكويت ١٩٩٤ ) ص . ١٢٨ .

الحربية [٤]. وفي رسالة " حي بن يقظان " لابن سينا ( ٣٧١ - ٤٢٨ هـ ) ارتبطت كلمة " ثقافة " بالحضارة والرقي والتمدن في المدينة الفاضلة المثالية التي أشار اليها في هذه الرسالة [٥].

ولقد فقدت كلمة " ثقافة " أثناء تطورها في التاريخ العربي دلالاتها المادية من ارتباطها بالأشياء المصنعة مثل السيوف والرماح والسفن ( ابن خلدون ) وارتباطها بالزراعة (ياقوت الحموى) او ارتباطها بالحضارة والرقي (ابن سينا) ، وكادت تنحصر في اطار العلوم الانسانية عموما وفي اطار الادب والسياسة بصفة خاصة ، ولعل احد اسباب هذا التشوه في تطور الثقافة في البيئة العربية هو تخلف - بل توقف - العلوم التطبيقية فيها منذ ما يربو على ستة قرون ، وقد يفسر لنا هذا بروز الايدلوجيات على التكنولوجيات في الفكر العربي الحديث [٦].

الثقافة اذا تعني الماديات والروحانيات وتمثل اطار للسلوك الاجتماعي والاخلاقي للمجتمع .

---

٤ ذات المصدر : ص . ١٢٨ .

٥ ذات المصدر : ص . ١٢٨ .

٦ ذات المصدر : ص . ١٢٩

لقد استوردت الدول العربية مفهوم التنمية من الغرب مثلها مثل دول العالم الثالث . ذلك المفهوم المرتكز على التنمية الاقتصادية بشكل اساسي .. والذي يقاس نجاحه بارتفاع معدل الناتج القومي العام والذي يقود في نهاية الامر الى زيادة متوسط دخل الفرد . لقد اثبت هذا النموذج فشله في الدول الغربية التي اعتمدت عليه .. حيث أثبتت التجارب ان النمو الاقتصادي وحده ليس كفيلا بالارتقاء بالانسان الذي يفترض انه يمثل المحور الاساسي للتنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية بشكل خاص .

لقد شهدت فترة ما بعد الاستقلال في الدول العربية اندفاعا منقطع النظير نحو التنمية بهذا المضمون المقتبس . والتقت اغلب هذه الخطط التنموية عند عامل مشترك واحد هو التنمية الاقتصادية بجميع جوانبها ، أي النمط الغربي للتنمية ، أي نمط التنمية لمجتمعات حققت الكثير في الجوانب الأخرى من النماء الاجتماعي والثقافي والحضاري فبدأت بالتركيز على الجانب الاقتصادي منها .

ان النمو الاقتصادي اصبح ، الهدف الرئيسي لخطط التنمية في البلدان العربية .

لقد لخصت الندوة التي انعقدت في الكويت ما بين ٢٥ و ٢٩ اكتوبر ١٩٨٦ تحت عنوان التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي المؤشرات الايجابية لانتشار الوعي الحقيقي لمفهوم التنمية المناسب لبلداننا ومجتمعاتنا . كما لخصت ورقة المؤسسات المنظمة لتلك الندوة واقع خطط التنمية في الوطن العربي منذ الخمسينات ... فأكدت على قصور أداء التنمية عما استهدفته الخطط التنموية في الدول العربية منذ الخمسينات . والسبب هو تركيز تلك الخطط على المفهوم التقليدي للتنمية والمرتكز على النمو الاقتصادي كهدف رئيسي لتلك الخطط ، واهمال تنمية نوعية الانسان الذي هو أولا وأخيرا الهدف الرئيسي لخطط التنمية .

" ان القصور في خطط التنمية العربية بدأ ينعكس على تفحص واعادة دراسة أدبيات التنمية التي كانت ترتكز على المفاهيم الغربية والتي نقلت وطبقت بحذافيرها على دول العالم الثالث بما فيه الدول العربية . لقد بدأت النظرة الشمولية الجديدة للتنمية تبرز الى الوجود بأبعاد مختلفة مؤكدة : أن التنمية تعني العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي - الاجتماعي ، وتكون قادرة على تنمية طاقة

انتاجية مدعمة ذاتيا الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور - وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية - سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية . كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة ، وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل " .

لم تكن الدول العربية هي الوحيدة التي طبقت النموذج الغربي التقليدي للتنمية كما سبق وذكرت ، بل ان أغلب الدول النامية اتخذت ذلك النموذج مثالا للتنمية لشعوبها . ففي ايران كان تركيز خطط التنمية في الخمسينات والستينات على النمو الصناعي والاقتصادي ، وعلى الاعتماد على المساعدات والاستشارات الغربية في هذه الخطط على حساب التوزيع العادل للثروة ، والاعتماد على الذات ، مما أدى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وسوء توزيع الثروة وانتشار الفساد الاداري والرشوة اللذين يعتقد بعض الباحثين أنهما من أهم أسباب الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ .

لم تكن أسباب الثورة الايرانية هي سرعة اجراءات التحديث التي اتبعها الشاه ، كما كان شائعا في أدبيات الثورة في سنواتها الاولى ، والتي كان لها انعكاسات كبيرة على دول المنطقة ربما كان أهمها ابطاء عملية التحديث . وانما الاعتقاد السائد بين الباحثين في أسباب الثورة هو بطء حكومة الشاه باتخاذ اجراءات التحديث المرتكزة على تطبيق المعاني الحقيقية للتنمية التي لا تقتصر على البنية الأساسية والمبالغة فيها وانما تعتمد على بناء الانسان حسب التوجهات الحديثة لمعاني التنمية التي سبق ذكرها . لقد ظل عدد كبير من القرى الايرانية خارج شبكات الكهرباء والمياه وكأن تلك القرى وسكانها ينتمون الى عالم آخر . ونتيجة لذلك اكتظت المدن الرئيسية بالمهاجرين من الأرياف وأصبح هؤلاء المهاجرون تربة خصبة لأفكار الجهل المنظم والمستغلين للدين للوصول لأهدافهم السياسية . هؤلاء المحرومون أو المستضعفون هم الذين اكتظت بهم شوارع طهران وهم الذين تحدوا عظمة وجبروت الشاه وأسقطوه ... معلنين سقوط التنمية الغربية الى الأبد .

ويخرج حامد الترنشاوي بمعنى محدد للتنمية : عملية التنمية هي احداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لاعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال .

لقد لخص جوفرانك داكوستا المفهوم الجديد للتنمية في اثنتي عشرة توصية أهمها أن تكون التنمية شاملة : بمعنى أنها ينبغي أن تأخذ في اعتبارها ما وراء الحدود الاقتصادية البحتة كالعوامل الاجتماعية ، والتغذية ، وتحسين ظروف المعيشة ، والخدمة ، واكتمال شخصية الفرد الثقافية والروحية ، وتشمل أيضا القدرة على الابتكار ، ونوعية الحياة ، وحقوق الانسان . ويجب أن توجه التنمية نحو نظام اجتماعي واقتصادي عادل ومشروع .

التنمية الشاملة والتي تضع الانسان كمحورا أساسيا لها .. وتعني هنا التنمية الاجتماعية ... مؤطرة في النقاط التسع الآتية :

١- يجب النظر الى الأرض او الطبيعة باعتبارها نظاما حيا متحركا ( ديناميكيا ) ، تعتمد عليه صحة الكائنات الحية بطريقة أساسية .

٢- يتميز المجتمع بتوازن فعال بين مكوناته ، ويجب النظر اليه باعتباره نظاما متحركا ومرتبا ذاتيا . وتتوقف صحة المجتمع على صحة النظم البيئية التي يعتمد عليها المجتمع من أجل البقاء .

٣- يجب النظر الى الاقتصاد باعتباره أحد أبعاد النظام البيئي والاجتماعي الحي ، والمستمر في التغير والذي يتكون من الكائنات البشرية المتفاعلة باستمرار مع بعضها ومع بيئتها .

٤- ان علم الاقتصاد كما هو قائم حاليا يحتاج الى ( منهج ) جديد متعدد المعارف ويجب أن يتم تدعيم مثل هذا المنهج بأفكار عميقة مستمدة من المعارف المتعلقة بالبيئة وعلم الاجتماع ومختلف العلوم الأخرى .

ان أساسيات علم الاقتصاد تفترض ان يتمتع كل المشاركين في سوق معينة بحرية تامة وكاملة في الحصول على المعلومات ، وامكانية الانتقال الفوري للعمالة ورأس المال والآلات .

فاذا أخذنا في الاعتبار الأقليات السائدة وتأثير الشركات الضخمة على السوق فيما يتعلق بالعرض والاعلان ، فاننا نجد أن أساسيات علم الاقتصاد غائبة (غير واقعية) في سوق اليوم .

ويصاحب ذلك اهمال خبراء الاقتصاد للنواحي الاجتماعية والبيئية والاعتماد المتبادل بينها . فهم يتعاملون مع كل السلع بشكل متساو دون النظر الى مختلف النواحي التي ترتبط من خلالها تلك السلع بالعالم المحيط بها . فلا يهتمون اذا كانت تلك السلع من صنع الانسان أو انها وجدت طبيعيا ، أو اذا كانت قابلة للتجديد ، وهكذا .

فخبراء الاقتصاد لا يعترفون الا بالقيمة المالية ويتجاهلون التكاليف الاجتماعية والبيئية التي تترتب على الانشطة الاقتصادية ويعتبرونها أشياء خارجية ليس لها اعتبار في نماذجهم الاقتصادية .

ان الاقتصاد يمكن أن يعرف بدلا من ذلك على أنه الطريقة التي يستخدم بها الناس البيئة لتلبية احتياجاتهم .

غير أن خبراء الاقتصاد يختصرون هذه العوامل في حساباتهم ونماذجهم الاقتصادية .

وانطلاقا من هذا فان اجمالي الناتج (الانتاج) القومي لا يعتبر مقياسا دقيقا لصحة اقتصاد المجتمع لأنه يتجاهل الجوانب غير المقيمة ماليا للاقتصاد ، وينظر الى التكاليف الاجتماعية على أنها مساهمات ايجابية للاقتصاد .

وفي حين تشمل قياسات اجمالي الانتاج القومي معدل استهلاك الآلة فانها لا تهتم بمعدل استهلاك عناصر البيئة . ولا تضع في اعتبارها تراجع مستويات الأمن والتعليم والصحة ، بل تتغاضى عن العوامل الحيوية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

وهكذا فانه يجب تجاوز مقياس معدل الانتاج القومي واستبداله بمؤشر آخر يتوافق مع المفهوم الجديد للتنمية . ولابد أن تتم مراجعة المفاهيم الاقتصادية مثل الكفاءة والانتاجية والربح لتتناسب ومتطلبات السياسات البيئية والوظيفية الصحيحة . كما يجب أيضا ان يتم تقييد (تحديد) النمو الاقتصادي وذلك لأن النمو لا يمكن أن يكون لانهائيا في بيئة محدودة . فأهداف النمو الاقتصادي يجب تعريفها بمدى ارتباطها بالناس ونوعية حياتهم وأمنهم .

٥- ان التنمية هي عملية ديناميكية (متحركة) متعددة الأبعاد ولذلك ، يجب أن تكون شاملة ومتواصلة تركز على الترابط والاعتماد المتبادل بين المجتمع والنظم البيئية .

فنحن نحتاج الى نموذج جديد ، متعدد المعارف يرتكز على نظريات علوم الاحياء ونظرية الشواش (Chaos) لكنه يصف ويتنبأ ويسيطر على التأثيرات المتعددة للتنمية .

٦- ان اقامة الديمقراطية الاقتصادية تتم من خلال الغاء الحواجز الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل عائقا امام عامة الشعب عن المشاركة في الانشطة الاقتصادية والاستمتاع بفوائدها .

٧- يجب تحقيق الاعتراف العالمي بحقوق الانسان ، ومن أمثلة هذه الحقوق حق الاتصال ، وحق العمل ، وحق التعليم ، وحق المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع والحق في ممارسة الحرية .

ان لامركزية القوة السياسية تيسر المساهمة الشعبية في تشكيل المجتمع والسيطرة على مقدراته ومستقبله .

٨- يجب كفالة حرية وسائل الاعلام كما يجب التأكيد على مسؤولية وسائل الاعلام .

كما يجب ضمان حق الشعب في استخدام وسائل الاعلام والتعبير من خلالها .

ان وسائل الاعلام الكبيرة لابد وان تتوحد مع وسائل الاعلام الصغيرة ولابد من أن يندمج كلاهما في عملية التنمية الشاملة .

٩- يجب دمج تقنيات الاتصال والكمبيوتر في جميع الانشطة المرتبطة بالتنمية من تخطيط وادارة وقيادة وتقويم ومراقبة وكتابة وتقارير .

ان تلك التقنيات الحديثة تعطي الفرصة لمخططي التنمية للسيطرة على ، وتخزين ومعالجة واستغلال واختبار ونقل ومحاكاة كميات هائلة من المعلومات في مساحة ممكنة من الوقت وبطريقة يومية . وبالرغم من ذلك ، فان درجة صحة المعلومات المستمدة من الكمبيوتر تتوقف بالدرجة الاولى على مدى اكتمال وصحة وحداثة المعلومات التي تمت تغذيتها في البرامج التي أنتجتها .

ومن ثم فان انتشار نظام محاسبي جديد يشمل معلومات عن مؤشرات نوعية الحياة والسياسة ووسائل الاتصال والبيئة فضلا عن الاقتصاد ، سوف يتيح الفرصة لمخططي التنمية لمراقبة التنمية والسيطرة على اتجاهاتها بطريقة مستمرة .

ولقد لخص تقرير الامين العام للأمم المتحدة الأخير ابعاد التنمية تحت خمسة أطر اساسية هي : السلام كأساس للتقدم ، والاقتصاد كمحرك للتقدم ، والبيئة كأساس لاستدامة التنمية ، والعدالة كدعامة للمجتمع ، والديمقراطية كأساوب حكم جيد .

حسن ابراهيم

طابا : ١٩٩٤

## ثانيـــــــا: ١- تعاريف وملامح سابقة

منذ نزل مصطلح التنمية الاجتماعية الى السوق الفكرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو يزداد تطورا وأهمية وعمقا واستيعابا لمشاكل الانسان المختلفة. وقد سفح كثير من الحبر منذ ذلك العهد. وسودت ملايين الصفحات والكتب في محاولة للاحاطة بما بين التنمية الشاملة وبين مكوناتها من مشاكل الانسان العديده المعقده. وكانت الدراسات والتجارب العملية تكشف شيئا فشيئا عن جديد فيها أو عن بعد منسى. وفى مطلع الثمانينات توسع الحديث عن أعمق أبعادها المنسية ولعله أهمها وهو البعد الثقافي.

وعلى الرغم من اختلاط مفهوم الحضارة والثقافه والتطور والتنمية بعضها ببعض أحيانا حتى حسبت الكثير من الاقلام ان بالامكان أن يحل مصطلح منها مكان آخر. الا ان مفهوم التنمية هو الذى يحتضنها جميعا باعتباره شاملا لها جميعا، ومعبرا اكثر من غيره عن المحتوى، وبوصفه مصطلحا حركيا يحمل ديناميكته في كيانه. واذا شئنا الاقتصار على التعاريف الشديدة التبسيط فان الثقافه عملية انسانية حركيه غير سكونه، تستند الى التاريخ والتراث في تحرك الانسان نحو الافضل في نطاق العصر وهى التعبير العقلى والوجدانى المتنوع والمتجدد عن هوية الامة العميقه والتجسيد الاولى لخصوصيتها الحضارية. وأما الحضارة فهى الحالة التى يصلها المجتمع نتيجة عدد من العوامل منها الثقافة. انها مرتسم وضعه العام في الحياة. ولا تتطور الا بتطور عناصرها الثقافيه والمجتمعية والاقتصادية والسياسية والروحية. وأما التطور فهو مجرد التغيير والبعد بالمجتمع من حالة الى اخرى قد تكون أفضل (وقد تكون أسوأ) مما كان عليه. وأما التنمية فعملية ارادية حركية، يخطط لها تخطيطا بالاستناد الى الاقتصاد والوضع الاجتماعي والثقافى والسياسى والروحي للمجتمع. وتهدف الى تجاوز الذات الاجتماعية من مستوى معين إلى أفضل منه. ولهذا فهى عملية مركبة شديدة التعقيد والترابط مابين عواملها ونتائجها. وسيلتها فى ذلك تحقيق مساواة الفرص لكل فرد في المجتمع واقرار العدالة الاجتماعية في تحقيق الوجود المتقدم. ولانها نهضة حضارية فهي تحد لما في الانسان كافة من قدرات وإمكان وعمل مستمر فعال لتحريك طاقات المجتمع. والانسان في كل الأحوال التى ذكرت هو محور الاهتمام فهو اداة العمل وغايته وصاحب المصلحة في ثماره لصياغة بناء حضارى اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتية وابداعه الانسانى. وهكذا فالتنمية عملية موحدة تستهدف التغيير الكمى والنوعى في المجتمع على مراحل زمنية منظمة يخطط لها بشكل مسبق. انها تشمل مهارات الانسان وخبراته ومعارفه من مادية وموارد طبيعية وطاقات روحية دينية وقيم ثقافية تنعكس في الحوافز والدوافع الانسانية. وبمعنى آخر فإن التنمية الاجتماعية الشاملة تعنى بكل التغيرات المنشودة لإحداث تحسين مطرد ومتزايد فى مستوى معيشة الفرد عن طريق اشباع حاجاته الفردية والاجتماعية والروحية. ويتمثل ذلك في حاجاته الى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والمهارة فيه والى السكن والثقافه والترويح والشعور بالانتماء والامن إلى جانب حاجاته الروحية والنفسية وحاجته إلى الطمأنينه على حاضره ومستقبله. وقد ارتبطت كل هذه الخدمات بأطار التنمية الشاملة وقطاعاتها.

ان التنمية الاجتماعية الشاملة ليست استهلاكا يمثل عبئا على تراكم رأس المال والادخار من أجل الاستثمار. ولكنها ترشيد للاستثمار نفسه بتوجيهه لمصلحة الانسان الذى هو أثمن الاستثمارات وأغلى الكنوز على الأرض.

ولقد غرفت التنمية الاجتماعية منذ نزل مصطلحها للناس من المنظرين والباحثين اكثر بكثير مما عرفت من المنفذين العمليين . ليس ذلك لحداثة اكتشافها فقد كانت تمارس جزئيا وتحت أسماء أخرى. ولكن لغموض حدودها التى ظلت تتسع لعدة عقود من السنين، ولاهمالها على حساب السياسة والتسلح والليبرالية الاقتصادية. ولان العلم الذى نبعت من جذوره وعلم وليد، أخذ مكانه بصعوبة بين العلوم التقليدية وصار له خبراؤه والعلماء.

ولقد وضعت في البلاد العربية منذ الخمسينات أعداد من الخطط التنموية. وكان من المؤسف أنه لم يكن لها إلا ضعف الأثر في الحراك الاجتماعي الفعال وفي تحقيق أهدافها على الرغم من أن عمليات التنمية أضحت من التحديات الاساسية التى تواجه الآمة العربية ومن حاجاتها الملحة الراهنة. فلا هى على المستوى القطرى أعطت المجتمع - ولو جزئيا - التوازن بين الفئات والقطاعات، أو بين طبقات البدو والقرى والحضر، أو بين الاطفال والكبار أو بين الاسوياء والمعاقين. ولا اعطت الفرص المتساوية والعدالة الاجتماعية لافراد المجتمع. ولا هى على المستوى القومي توجهت بالانسان العربي وجهة موحدة، واضحة التطلع إلى الغد، متصلة العرى بين حياته الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية. وآخيرا لم تسمح على المستوى العالمي بتفتح عطائه على الانسانية، ومواكبة تطورها وتقدمها والانفتاح المثمر على الحضارات الاخرى. كانت الخطط كلها نوعا من سفح الماء على أرضية من الرخام الكتيم. وقد اجتمعت أسباب عدة لتنتهي بهذه الخطط "التنموية" الى الفشل.

فهى اولا كانت تعتمد على التنمية الاقتصادية في الدرجة الاولى. طرحت كذلك منذ عقد الستينات، كان الاعتقاد ان الشعوب، كالجنود انما تمشى على معهدها. وقد يكون فى هذا بعض الصحة لكن ليس كلها أبدا. فالقضية المادية ليست وحدها قوام الحياة وما بالخبز وحده يحيا الانسان. ثم إن الاقتصاد نفسه هو في غالبية أساسياته غير مكتمل النظرة لانه يهمل النواحي الاجتماعية والبيئية ويتعامل مع كل السلع من منطلق حيادى. وبشكل متساو سواء كانت انسانية أم طبيعية أو غير قابلة للتجديد, التكاليف الاجتماعية والبيئة الثقافية الروحية لا دخل لها في حساب الاقتصاديين. ولكن الناتج القومي فقط. وهو ليس بمقياس لانه يجعل استهلاك البيئة ومشاكل الانسان من أمن وصحة وتعليم وثقافه خارج الحسابات. فكان البشر مجرد آلات انتاج. وكأن التنمية عملية لانهائية الحدود والجهد. لم يستطع الاقتصاديون ان يؤمنوا ان التنمية عملية في جوهرها مركبة.

ثانيا : نقل النماذج : منذ الخمسينات أيضا توالت الدراسات عن أنماط التنمية ومجهوداتها المطلوبةمن الدول النامية (ومنها البلاد العربية). وكانت في معظمها من وضع أبناء الدول التى كانت مسيطرة على النظام الدولى وخلفت فيها التخلف. وكانت سواء عن عمد أو عن جهل إنما تعكس رغبات الدول الطامعة لاحاجات البلاد التى يجرى التخطيط لها. ومن المؤسف أن أبناء هذه البلاد أخذوا هذه النصائح التنموية المتحيزه فجعلوها أناجيلهم وقرآنهم. ترجموها ترجمة أمنية. واقبلوا ينفذونها واعين أو غير واعين الى أنها إدخال للمستعرمن

النافذة بعد ان خرج من الباب. وانه ليضغط كى تستمر ليحفظ بها مصالحه الاستعمارية ذاتها. وفي الوقت ذاته نجحت هذه السياسات في تشكيل البناء الاقتصادي - الاجتماعي على الشكل الذى يرضى الدول المستثمرة والهيئات الدولية الدائرة في فلكها كالبنك الدولى مثلا.

ولعل المشكلة التنموية أعمق من هذا فإن قطاعات كبيره جدا من الجماهير العربية بل ومن المثقفين والدارسين فيها لا يفكرون بالمستقبل أولا يفكرون فيه التفكير الجدي. هذا القطاع الضخم يعيش الدنيا ويعتبر أن الآخرة هى المستقبل، التفكير بمستقبل دنيوى هام لايرد في اهتماماتهم، وقد أضحى يرد منذ اواخر القرن الماضى لدى أصحاب الفكر الحديث على أنه "النهضة" التي قد ينسحب عليها رداء الماضى. فهم يريدون اعادته. لم يصبح المستقبل في اطار الثقافه العربية موضوع اهتمام ولم يتحول بعد الى موضوع قلق وهم ورعب. مع أنه يستحق القلق والرعب والهم. ولذلك تأخذ المشاريع التنموية سبيلها "الروتيني" الهادىء كخدمة عامة وليس كضرورة حياتيه حاسمة جدية. ولعل هذا هو أحد الاسباب التي جعلت مشاريع التنمية "المترجمة" أو المنقولة" أو المقلدة تسير على هامش الحياة العامة كأنها عمل عادى وليست بعمل ثورى حيوى. ولعله أيضا هو السبب فى أن أحدا من ابناء البلاد المتخلفة لم يرفع الصوت بالرفض لها، ولم يطرح تصورات تنموية مضادة نابعة من حاجات بلاده، ولم يعد النظر فيها من الوجهة النقدية على الأقل. وهكذا كانت حصيلة تلك السياسات من واقع البلاد التى تطبق فيها • الفشل وتركيبة من القسر والاتباع والمصالح المعادية.

النقل والتقليد واستعادة البرامج التنموية تفشل لسبب بسيط جدا هو ان التنمية الشاملة تعتمد بصورة أساسية على معطيات المجتمعات المختلفة. ولما كانت المجتمعات متباينة فى تاريخها وفي واقعها وتطلعاتها. ولكل مجتمع أنماطه الخاصة واساليبه في الانتاج في سلم الحاجات وطرائق الابداع والتجديد بل والاقتباس والتكيف والاستفادة من تجارب الغير. لم يكن بالإمكان أن نأخذ القوالب من شعب لندخل فيها شعبا آخر. ولا نماذج جماعة شرقية لتلبسها جماعة غربية. التفرد الاجتماعي سمة أساسية في جميع العناصر التى تعتمد عليها التنمية. وفاشل الفاشلين من يحاول تطبيق شىء من الاشتراكية في مجتمع غير مؤهل لها. أو ممارسة صحيه أو صناعية حيث لا توجد لها القواعد الاستنادية الكفيلة بحملها. أغريب بعد هذا ان تفشل البرامج التنموية الأولى؟

على أن من العدل أن نشير الى أن قضية النقل والتقليد ذات شقين مختلفين : فالعلم والتكنولوجيا عناصر محايدة. ولا وطن لها ولا ارتباط هوية بينها وبين شعب معين. بمجرد ابتكارها تصبح مشاعا انسانيا. واستيرادها لا يترتب عليه تشويه للهوية النوعية ولا محولها. أما حين تتحول الى وسيلة لاختراق ثقافة أخرى بقصد التوسع والهيمنة والحلول محلها فهنا تكون التبعية. وهنا تبدأ المشكلة الكبرى بانتقالها إلى الشق الثاني، شق الغزو.

ومن المؤسف أنها تستخدم حاليا بوسائلها المتطوره جدا للغزو الثقافي ولتكريس هيمنة ثقافة على أخرى. ومن خلال ذلك لتوجيه اقتصاد الأمم المغزوة وسياستها ومجتمعها في خدمة اللاعبين بتلك الوسائل. وهذا الخطر تتعرض له اليوم جميع الثقافات الوطنية وبخاصة في العالم الثالث. ويكاد الكثيرين يؤمنون أن يستقبل العالم مرهون بسيادة ثقافة واحدة سوف تسيطر شئنا أم أبينا بقوة آلياتها وسرعتها ووسائلها الجهنمية. وما كنا لنقف حول هذه النقطة لولا ان أحادية الثقافه (وهو ما ينتهى اليه أو يريد ان ينتهي إليه هذا الفيض الثقافي المسيطر) كانت في خير الانسانية. والواقع أنها بالعكس عملية تنميط فهي :

- تفقر أولا الحركة الانسانية من الوانها التى تغنيها وتزيد في تنوعها وثروتها الفكرية والروحية والعملية.
- تفتح مجالا لاستمرار تقدم المتقدمين وحدهم في طليعة الموكب الانساني وتترك على الهامش إن لم تقتل الحضارات المحلية الصغيرة.
- تفرض قيمها وخطة مسيرتها على الآخرين. وهى ليست مؤهلة لذلك. كما أن قيمها في الغالب قيم مادية آلية لا مجال فيها لتنفس وردة أو نفثة روح أو سبيل مميز للجمال.
- تسلم أمرها للتطور الالى (من خلال المعلوماتية والكومبيوتر وسيل الاتصالات الطاغي. ومن خلال التسارع الجهنمي) تاركة للاخرين اللهاث وحده وراءها. ملغيه بذلك نموهم الابداعى وحاجاتهم الحيوية ومشاكلهم الحياتية.

وخطر التنميط فى عالم توحده الوسائل السمعية والبضرية وتسيطر عليه ثقافة ليس متفقا على صلاحيتها هو امبريالية جديدة تغزو العالم الثالث (ومنه البلاد العربية) بالرغم منها. ومن غير الغريب أن تؤدي أحادية الحضارة الى عكس ماينتظر منها فبدلا من أن تؤدي إلى تقارب البشر واندماجهم أو تعاونهم فأنها عمليا قد بدأت، منذ طلعت ملامحها، تؤدي الى عكس ذلك تماما وبشكل متناقض :

- فقد ازدادت فى العالم اليوم عمليات التقوقع الاثني والطائفى والمذهبى. وظهرت انكماشات محلية ادت في كثير من الاحيان حتى الحرب او القتل العبثى. (كما يجرى في المانيا وايرلندا والصرب وفرنسا).
- ثم ان تدفق الحاجات المادية على البشر وبخاصة في البلاد النامية يقلل من التمسك بالوطنية والقومية. ويعرض هوية المجتمعات في هذه البلاد إلى التمزق تحت وطأة الضغوط المستمرة. لأنها تدفعها فى نوع من ردود الفعل للرجوع إلى الاصول أي الى الثقافات الاثنية والفرعية والمذهبية كملجأ وحماية.

على أن الصراع الذى استمر ايديولوجيا حتى مطالع الثمانينات مابين القوتين العظميين، مع ما أحاق بالعالم من أضرار الحرب الباردة قد سقط. وسقطت ادبيات التنمية القديمة. الرأسمالية والاشتراكية لم تعودا محور نزاع صداوى. ونزاع نظريتين كل منهما تريد ان تستأثر بالسيطرة على العالم، لا على اقليمها الخاص فحسب. هذا الصراع الذى كان يقاد على أساس طبقى باسم العمال والفلاحين من جهة وباسم حرية الفرد من الجهة الاخرى. انتهى الان. انهار انهيارا فاجعا، في الوقت الذى ظهرت فيه عورات النظام التنموي المستند إلى الاقتصاد. جميع تلك الدراسات والبرامج العملية التى سبق وضعها تعرت مع الايام. سقطت عنها أوراق التين وظهر تجيزها الواضح بازدياد الفقر في الدول المتخلفة وانهيار الأوضاع الصحية والمجتمعية وتدنى سوق العمل. وحدوث الفجوات الثقافية التى تنهار تحت البناء التنموي كما تنهار الأبنية الضخمة المبنية فوق المغائر. وظهر :

١- عدم التكافؤ في الاوضاع وفي العلاقات بين دول الشمال المصنع ودول الجنوب. وضاعت جميع المحاولات لايجاد قاعدة مشتركة للقائها بضعها مع بعض. وفشلت المؤتمرات العديدة التى عقدت وانتهت الى لاشىء. ذلك ان علاقات الدول النامية مع الدول الشمال التى كانت تستعمرها وتستثمرها تؤدى بها مرغمة الى اعاقة التنمية بوسائل متعددة في إطار نظام دولى متحيز، وتنظيمات مسبقة تحاول بقاء مصالح دول الشمال دون مساس مع الدول الشمال التى كانت تستعمرها وتستثمرها تؤدي:

٢- وظهرت الحاجة الى ادخال عدد من المؤشرات والعوامل الاخرى مع العامل الاقتصادي من اجتماعية وسياسية وثقافية لان الاعتماد على مؤشر واحد هو معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي، مؤشر خادع. والتنمية في جوهرها عملية مركبه بالضرورة وحتى المؤمنون بالاقتصاد شعروا بضرورة وجود عوامل ومؤشرات أخرى غير الاقتصاد.

٣- ان من الضروري الاقتناع بأن التنمية الحقيقية يجب ان تعتمد على جهود المستفيدين منها. ان أوقع المجابهات هى مجابهة "الأنا" وانتظار المدد الخارجى الذى يأتي ولايأتي قفزة في المجهول. ان الاعتماد على الذات لا يتجلى في توفير الموارد المالية والعينية والتكنولوجيا فقط ولكن بدمج المستفيدين بالعمل التنموي نفسه.

٤- لايمكن ان تحدث القفزة النوعية بمجرد اعلان برامج التنمية وحدها بشكل تلقائي. ولابد من الجهاد المرير لتنفيذها سواء على مستوى الدول أو على مستوى المجتمع.

٥- انتهى عهد التخطيط التنموي على أساس عامل واحد وإهمال العوامل الأخرى أو تهيشها. التخطيط لا بد ان يكون مركبا ليتناسب مع تعقيد حياة الانسان وكثرة مناحيها ولكى يحقق الاتساق بين المتغيرات في المجالات المتباينة للتنمية. وقد أضاف الدراسات الى المعرفة النظرية للتنمية أمورا هامة توجه الحوار بين السياسيين والدارسين وتضبط التنمية وتنظمها.

٦- وظهر ان ادبيات التنمية بدأت تتحدث عن بعد هام فيها هو قضية التوزيع العادل للخدمات وللجهود. فالفقر افجع المعوقات. وتدنى الانتاج في يوم يهدم كل مابنته التنمية في سنين. وتلبية الحاجات الاساسية للمجتمع ظل أملا معلقا بين السماء والارض.

٧- واخيرا لكي تنجح التنمية فليس يكفي بناؤها والاعتماد فيها على الموارد البشرية والطبيعية الراهنة ولكن على تنميتها والاستفادة المستمرة من نتائجها. فهي حركه دائبة وليست استهلاكا لتراكم رأس المال، ولا ادخارا من أجل الاستثمار، ولكن عملية تدفق مستمر متجدد للموارد التى يتاح للانسان اكتسابها بالمعرفه والخبرة والمهارات .هي أخذ وعطاء لاينقطعان. وهذا يعني ان برامج التنمية سواء منها السلعى او الخدمى ودراساتها لابد ان تكون قيد المراجعة المستمرة والتعديل المتمادى مع إضفاء مردودها بصورة دائمة على المجتمع لكي يتعلق بثمراتها.

وهكذا فشلت، الجهود السابقة للتنمية في مواجهة التخلف في العالم الثالث ومنه البلاد العربية. ولعلها زادته بزيادة معدلات الفقر، وتدنى المستويات الصحيه والتعليمية والتباعد المتمادي بين المهارات الفنية وحاجات العصر، واستمرار بقاء الاوضاع الثقافية على وتيرتها قبل قرون. النماذج المنقولة التى تصلح في الدول المتقدمة بل وفي بعض الدول المتخلفة ليست قوالب للتطبيق. لانها مرتبطة بجذور اقتصادية وسياسية اخرى ولها قوامها التاريخى والايدلوجي الذى لا يمكن نقله عبر الزمان ولاعبر المكان. فلكل أمة مفاعلات ثقافيه واقتصادية وروحية واجتماعية مختلفة عن غيرها. ولها ذات مميزة. وتجاهل هذه الحقيقه يفقد التنمية. ويجمدها من العبث تجاهلها لان الفشل هو الثمن.

## ٢- الثقافه والتنمية

الثقافه القومية كالتنمية الشاملة بنية مركبة بالضرورة لانها جماع ما ابدعته الأمة معبرا عن هويتها وفيها تنعكس أهدافها ورسالتها في الحياة مع أسلوب حياتها وماينشأ عن ذلك من قيم وقواعد للسلوك ومفهوم للجمال وداخل إطارها تتمفصل مستويات عدة من التعقيد ومن مختلف اشكال التعبير ومن التناقضات احيانا. ومن الشروط الاساسية لتطوير الثقافة القومية ان تظل محتفظة بارتباطها العضوى مع تاريخها في الوقت الذى تنشىء فيه وتبدع اشكالا تعبيرية جديدة متنوعة، يمكن ان نطلق عليها اسم "التجدد الذاتى"، ضمن إطار الثوابت من هويتها.

والتجدد الذاتي عملية قومية بالضرورة. ولاتتعارض مع تنمية الثقافات القطرية وتطويرها لأنها تبقى دوما ثقافات فرعية. ولقد حققت الامة العربية بعض النجاح في عدد من الانواع الثقافية نجحت الى حد ما جملة التعريب بالمغرب العربي رغم الصعوبات ورغم معاكسة داخلية من بعض القطاعات ،ومن كتل المهاجرين لاوروبا. ونجحت، عن طريق وسائل الاعلام بأنواعها فى تقريب اللغة المحكية من اللغة الفصيحة. ونمت الفنون التشكيلية. وتوسع مدى الغناء والموسيقى والمعارض والمتاحف. صحيح أن المدن تستأثر بالنصيب الاوفى من كل ذلك وأن الذكور اكثر نصيبا في ذلك من الاناث وأن تنمية ذلك مايزال يعتمد على التخطيط القطرى ومؤسساته وصحيح أيضا ان عواصف السياسية تلعب بهذه الامور وتوقف تحركها وتبادلها فإن الفكر والفن والاداب تظل من المواد التى تقفز فوق الحدود لاسيما بعد ثورة الاتصالات اليوم.

على أن هذه القفزة التى تحققت شكلا، لم تكن بحيث تحقق بالمقابل نجاحا مماثلا في المضمون. كان بعض النجاح زيادة واسعة في النسق التقليدي على الاغلب "لاابداعا اصيلا. كما كان بعضه الاخر عائقا استهلاكيا يمنع الوعي بأخطاره ولم يكن إضافة مبدعة وتنمية ثقافية حضارية. بالاضافة الى أنه جاء في معظمه نتيجة قرار حكومي ولم يشارك فيه المبدعون واصحاب المصلحة في تنفيذه. ونضيف الى هذا كله أن مشاريع التنمية القطرية كانت مجزأة لا فى تخطيطها فقط ، ولكن في تنفيذها أيضا. مما جعل بعضها أشبه بالعمل التزييني منه بالعمل التنموي الثقافي الجاد. ولقد فات النظم السياسية القطرية وخبراءها أمور كثيرة هي في صميم العملية الثقافية التنموية. فالجهد التنموي القطرى لم يكن متناسقا بين الاقطار بل ظل متعدد الاتجاهات عمليا دون ترابط أو تفاعل، وبلاهدف موحد. وسادت فيه النظرة التجزيئية والعشوائية سواء حملت هذه النظرة اسم خطة أو برنامج أو مشروع يضاف الى هذا كله ابتعاد هذه النظرة عن العدالة كهدف تنموي جوهرى. فالفكر التنموي الذى ساد ظل يضع قضية التوزيع العادل بوصفها قضية تالية للنمو رغم تزايد الاقتناع بخطأ ذلك. لاسيما بعد ان اتسعت الفجوة بين الدخول، وزادت الهوة بين الأغنى والأفقر وتركزت الخدمات في المدن الأكبر على حساب الأصغر والارياف والبادية. مما أدى الى خلل فى توزيع السكان والى النزوح المستمر الى المدن الكبرى والى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة من قرابة ٦٠٪ في الستينات الى حوالي ٥٤٪ في الثمانينات.

والدارس للتنمية في البلاد العربية في العقدين الاخيرين يتبين ابتعاد المنظور التنموي العربي عن مبادىء وضرورات التنمية الشاملة الحقيقية. وليس ذلك بسبب نقص العناصر وسوء التطبيق فقط ، ولكنه أيضا نتيجة الانفتاح الكامل حتى في المعلومات على الغرب المستثمر. فنحن كتاب مفتوح بلا أسرار أمام الهيئات الدولية والمصارف الاجنبية والشركات متعددة الجنسية ولخبراء الاجانب على مختلف مستويات القرار. والسبب عدم الاعتماد على الذات حتى فيما نعلم حق العلم. يضاف الى ذلك تنهالك في الدول النفطية على عمليات الاستهلاك (سيارات ادوات كهربائية والكترونية ومواد غذائية – صناعات. تجميل ... حتى في النسيج وحجارة الرخام والخشبيات ... وألف سلعة معها) ولا شك ان الدول الغربية المصنعة ذات مصلحة كبيرة في هذا الانفتاح المجاني. فهي تسوق إلية وتشجعه لتبقى معاملها الصناعية متحركة رائجة. وينكشف هذا عند النظر في قائمة الصادرات والواردات وفي ميزان المدفوعات وكمية الديون الخارجية التى تصل الآن مئات مليارات الدولارات .. واذا كان جانب من هذه الارقام تغطيه حتى تكاد تخفيه أثمان النفط. فيجب ألا يغيب عن البال أن النفط ثروة عابرة قيد النفاذ المستمر. وليس دخلا دائما جاريا. وأن الاعتماد عليه هو كمن يبيع قطعا من أرضه الموروثة على التوالي، أو كالقط يلق جراحه وهو لايدرى أنه انما يتغذى بدمه. هذا عدا الاخطار الناجمه من توظيف فائض أموال النفط في المصارف الاجنبية لتصبح رهنا لها ولنعطيها أداة ضغط رهيبة أخرى علينا. ويضاف أخيرا ان توزيع الناتج القومي حتى في البلاد النفطية لم يتبع سياسة رشيدة صحيحة ولايجرى بشكل منظم وهناك مسارب كثيرة مفتوحة للسطو عليه وعلى استثماراته.

وقد تبين للباحثين ولمن يرصدون نتائج مشاريع التنمية وبخاصة في العالم الثالث أن ثم مبادىء أولية لا محيد عنها لتستقيم عملية التنمية الشاملة وهى تتعلق اكثر ما تتعلق بالجانب الثقافى خاصة. ومن ذلك.

أولا : ان جانبا كبيرا من التماسك والاندماج الاجتماعي هو فى جوهره توافق ثقافي أو تماثل فكرى يدعم الاستقرار الاجتماعي ويزيد من فاعلية العملية التنموية ويحميها.

ثانيا : ان المحتوى الثقافى لعملية التنمية اكثر شأنا من العامل الاقتصادي لانه يقوم على قواعد في الذات روحية وعقائدية وفكرية وتاريخية مستقرة في حين لا يقوم العامل الاقتصادي الا على المصلحة والعلاقات المادية وهي عناصر رواغة متغيرة.

ثالثا : ان عمليتي التثقيف والتنمية متماثلتان الى حد كبير الا فيما يتعلق بالتخطيط المسبق الذى لا بد منه في التنمية الشاملة والا في استناد الثقافة بحكم تكوينها الى الهوية الحضارية للامة وأصالتها في حين تستند التنمية الى كامل الانسان ونشاطاته لتنهض به.

رابعا : ان العمليات التنموية التى فشلت كان من أهم اسباب فشلها اهمال العنصر الثقافى وعدم اعطائه مكانه في الدراسات والتنفيذ باعتباره عامل استناد ودفع وتوازن وحماية في التنمية.

خامساً : لا يمكن قصر التنمية على جانب واحد من جوانب النشاط الانسانى دون الجوانب الأخرى فذلك كمن يريد أن يحمل حجرا على عصا واحدة فالانسان وحده متكاملة – وكذلك المجتمع – ولا ينهض به تقدم جانب من جوانبه دون الجوانب الاخرى وبخاصة حين يكون هذا الجانب هو النشاط الثقافى المثقل بالتراث وبتوالي القرون وبتعقيدات الروح والفكر والامكان.

سادساً : ومن الخطأ ان تعتبر الثقافه أشبه بعلم من العلوم وان يعامل المثقفون كطبقة أو شريحة خاصة في المجتمع. فلا ثقافه قائمة لوحدها. ولا مثقف مكونا من شيء اسمه ثقافة فهناك مثقفون في جميع المهن والاعمال والنشاطات الانسانية. ونعنى ان الثقافه ليست لصيقه تلصق بجماعة محددة وليست حكرا على من اصطلح الناس على تسميتهم بذلك. فقد تتوفر في الجندى والمقاول والتاجر والمهندس والفلاح والبدوى والطبيب. وانما تختلف مستوياتها من شخص الى اخر حسب المجتمعات، وادراك الافراد والموقف من الحياة والكون. والتنمية تأخذ بيد الجميع (أو يجب ان تأخذ بيد الجميع) نحو الافضل.

## ٣- هموم الثقافة العربية

في شرح هذه الهموم لابد من بعض التاريخ من شيء من التحليل للواقع السياسي الثقافي العربي ، فالمنطقة الثقافية العربية تمتد على رقعتين استراتيجيتين هامتين ولا سيما بالنسبة للغرب الصناعي. فهى تقع من جهة على مدخل آسيا الغربي باتجاه الشرق وعلى مدخل افريقيا الشمالي باتجاه الجنوب. عدا اطلالتها على المحيطين الهندى والأطلسى واحتلالها النصف الشرقى والجنوبي للبحر المتوسط بالاضافة إلى مافيها من ثروات تهم الغرب ابرزها النفط. وهذا ما جعلها فى لب العالم من جهة وفى مرمى مطامع هذا الغرب من جهة أخرى. ونتيجة لهذا تحدد البحث ملاحظات ثلاث :

الاولى : فى العهد الاستعمارى السابق للحرب العالمية الثانية لم يكن المستعمرون يأبهون، مع ضعف المنطقة ، لتكوينها الاسلامى العريق. مع أن الحركات الوطنية ضدهم كانت تستند في جذورها الى الدافع الدينى بين الدوافع الأخرى. وحين انتهت الحرب الثانية صار التكوين الثقافي الدينى نقطة استناد ضدهم بشكل أوضح. وبخاصة في الأقاليم الشديدة الاضطهاد كالجزائر . فلما كانت مؤامرة تقسيم فلسطين ومسرحية حرب ١٩٤٨ وقيام اسرائيل. تأججت النفوس وظهرت الى السطح بوضوح حركات دينية تطالب بالرجوع الى الدين كنقطة استناد مركزية. ظهر ذلك في حركات الإخوان المسلمين فى الشام ومصر منذ أوائل الخمسينات وظهر في أواسطها بثورة الجزائر العارمة.

على ان التيار الدينى بقى ضعيفا لانصراف الصفوة المثقفة في معظمها الى الايمان بالفكر القومي. وكان أوج انتصار هذا التيار الآخير أيام جمال عبدالناصر الذى استقطب الوطن العربي كله. لاسيما بعد ان حقق الوحدة مع سورية. لكن التآمر دمر هذه الوحدة وذهب بشطر من ايمان الناس بالقومية كحل للتخلف. فلما كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧ ذهبت البقية الباقية من هذا الايمان. ودخل الناس عصر الضياع .. والبحث فى بديل.

وبادرت الولايات المتحدة، فى سبيل كسر الحاجز النفسى، الى إعطاء نصر حربى ظاهرى محدود للعرب سنة ١٩٧٣ يرضى غرورهم الجريح. فلما رأت نصرهم يهدد اسرائيل نزلت بكامل قوتها في جانبها لتثبت مركزها واحتلالها للأراضى العربية. وانتهت أول مرحلة في هذا الطريق، بعد الدفرسوار والكيلو ١٠١ الى كامب دافيد والصلح المنفرد مع مصر .. ردود الفعل العربية على هذا الذى كان لم تجد سوى الدين ملجأ وسندا عقائديا. وهكذا تنامت الأصولية" والحركات الدينية التى وصلت بعد طول حقد على الغرب وعلى عدوانه الصريح والخفى الى تأسيس الحركات السرية والى العنف والقتل، وكانت آخر الاحداث الكاشفة هى حرب الخليج سنة ٩٠-١٩٩١. وسقطت آخر لافتات القومية والوحدة نتيجة تلك المؤامرة ...

كانت العودة الى أصول الدين ومنابعه في هذه المرة تظهر على أنها الحل الوحيد. والأصولية ليست أبدا حركات دينية خالصة. إن فيها العنصر الوطنى السياسى أيضا من جهة وفيها الأيدى الأجنبية الموجهة من جهة أخرى.

فى أواسط الثمانينات كان قد سقط الاتحاد السوفياتي وتمزق كقوة كبرى. وفى ايام الحرب البادرة معه كان الصراع قائما بين الايديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية ولم تكن المنظومة الفكرية الثقافية هي المطلوبة لا بين القوتين ولابين أتباعهما والذيول. كان ينظر إليها على أنها البنية الفوقية التى تتشكل تبعا للقاعدة الاقتصادية التحتية. اى على أنها نتيجة ملكية وسائل الانتاج. كانت تعتبر ذيلا وتبعا. فلما سقطت الايديولوجيات وانقطع صراعها انكشفت الجذور الثقافية حتى في روسيا عن رابطة متينة صلبة لا تقل عن المصلحة الاقتصادية قوة إن لم تفقها متانة وأثرا في حياة البشر. وتبين الغرب فورا قوتها، وإن كان يتعامى عنها فى لحظات حاسمة من التاريخ (كمعركه ستا لينغراد) وتوجهت امريكا ودول الغرب في موكب معها. بكل قواها التدميرية إليها. كانت فى الأصل تنميها وتساعدها لتكون سدا ضد الشيوعية. فلما سقط الشبح الشيوعي، وجدوها باقية ولكن ضدهم ! وفيما كانوا يحاولون توجيهها إلى القشور وإلى خارج النطاق الروحي كانوا في الوقت نفسه ينصبون منها عمود الرجم. ويجعلون منها "المنظومة" الارهابية المتخلفه. ولما كان الاسلام هو عقيدتها ورأس الحربة فقد جعلوا منه بدوره الشيطان الرجيم !

<u>الملاحظة الثانية</u> يقابل هذا ويتممه سوء فهم متعمد تلعب به الدراسات والريبورتاجات الصحفية ورسوم الكاريكاتور. وقوامه التضليل في تحليل الواقع الثقافي العربي (والذى ينسحب في الوقت نفسه على "الاسلامي" في ايران بل وباكستان لتكون الحرب الباردة - الساخنة أوسع قاعدة واكثر اثارة) وهم يعتبرون الثقافه العربية ثنائية الطبيعة وذات وجهين منفصلين قيما يشبه الانشطار العمودى في داخلها نفسه. ففيها :

- وجه متجه بكليته الى الماضى والتراث الدينى. يرفض الحداثة ويعود بالناس الى الاصول فهو الوجه "الاصولي" او الماضوى. ويتعلق الناس منه في نظرتهم إلى الوراء بما قيل اربعة عشر قرنا. ويصرون على احيائه.

- وجه متجه كامل التوجه الى العصرنة أى الى الغرب. يرفض الماضى كله والتراث بوصفه تخلفا ويتعلق بأذيال الغرب حتى في لغة الحديث والعلم وطريقة الأكل والسلوك والأذواق. ويعتبر ذلك من لوازم العصر وضروراته لتجاوز التخلف.

والواقع أن هذا الانشطار وهمى الى حد كبير. انه يرصد ظاهرتين متطرفتين فقط ويهمل أهم كتلة في الثقافة العربية وأوسعها هى الأكثرية الصامته. كتلة الجماهير العربية. إنها ليست لا لهذا الوجه ولا لذاك ولكنها كتلة ثقافية بشرية واسعة تزيد على ٨٥ بالمائة من أهل المنطقة العربية. وثقافتها ذات قوام معقد التركيب تمتزج فيه طبقات ثقافية متراكمة عبر الأزمان حتى اليوم. والمكون الاساسي لها هو الثقافه العربية الاسلامية. ويختلف هذا القوام كثافة وصلابة وعمقا. فهو في المدن العربية عامة مرن يأخذ ويعطي ويتسامح وتظل مرجعته الاسلام. وينغلق تدريجيا فى أطراف المدن وفي الريف ثم ينغلق انغلاقا أكبر في البوادى على درجات من الثقافة أقل انفتاحا وإن تكن اكثر صلابة.

وعلى الطرفين الأقصيين من هذه الكتلة الواسعة الصامته تقوم شريحة متشددة في الدين على جانب، مقابل شريحة أخرى متشددة في العصرنة على الجانب الآخر .. هاتان الشريحتان هما اللتان تتصارعان وليس لاى منهما لا العدد ولا الوزن المسيطر وما فى شك في ان "التعصب" الذى يصرخ عاليا في الجانب الاول يعتمد على مافى وجدان الجماهير الصامته الواسعة من التدين. في حين أن التعصب على الجانب الآخر لا يجد حجته الا في ضرورة التخلص من التخلف عن العصر. ولهذا كان خافت الصوت غالبا وانما يستمد قوته ومبرراته من الانجازات الضخمة التى يحققها العلم الحديث والتكنولوجيا المسيطرة. ولكل من الاصوليين ومن العصريين "نخبه" تسمى لدى الأوائل علماء" بالمعنى القديم للعلم . ولدى الأخيرين بالمثقفين بالمعنى الحصرى للثقافة فهذه الفئات في الحالين لا وزن سياسيا لها لأنها على الاقل لا تملك القرار السياسي ولا دور لها في قيادة المجتمع الذى تقوده فئات أغلبها عسكرى أو فئات شرعية. ولكنها تنظر الى استمرارية الحكم والهدوء العام لا الى حاجات المجتمع الاساسية. ولنسجل ان هذه الفئات سواء الاصولية أم الثقافية تعيش حالة اغتراب . فالاصوليون يعيشون الاغتراب عن العصر بمحاولتهم نقل انفسهم الى عصر ماض باندفاع وإيمان والفئه الثقافية تعيش في غربة أخرى عن مجتمعها. لأنها تنقل نفسها طائعة بدورها الى مجتمع آخر.

**الملاحظة الثالثة تتعلق بالدور المزدوج للثقافة**

ومثل الثقافة العربية كمثل ثقافة نامية لها في عملية التنمية دور ثنائي مزدوج :

الاول : دورها بوصفها عاملا اساسيا وعضويا في التنمية الشاملة. وبهذا المعنى فهي تسرع عملية التنمية، وتحميها من الذبول والفشل. وتجعل نتائجها اكثر جدوى ونجوعا كما تنظم وتوطد الصلة بينها وبين المجتمع بالاضافة الى انها تمنح التنمية معنى ووظيفة اجتماعية.

الثاني : دورها بوصفها موضوع تنمية أي تتوجه اليها الدراسات والبرامج للرفع من مستواها تدريجيا وزيادة فاعليتها وتحديث مفاهيمها وفقا لمعطيات العصر، وفي اطار التراث والهوية الحضارية للأمة. وهذا الدور ناجم من حق المواطن الطبيعى في اكتساب الثقافة وفي التعبير الحر عنها والتمتع بها. هذا الدور الثنائي يفترض التوسع في التحليل للمشكل الثقافي العربي. وهو واقع حقا في مشكل أو مأزق صعب، وفي حالة حصار، قد تحتاج الى معجزة، ان لم تتضافر الجهود لتعطية درب الانقاذ، وتصحيح المسار.

ومن سمات التنمية الثقافية أنها ليست فقط متعددة المسالك والميادين والالوان جدا صعبة التناول جدا ، ولكنها أيضا بطيئة النتائج لانها تضرب في أعماق الفرد وبين ركام كبير من تراثه ومعطياته وترتبط بهويته الحضارية المميزة. يضاف الى هذا انها لا تقوم بنفسها ولوحدها. انها منوطة بجهود الانسان لتجاوز ذاته طول حياته ومتى توقفت عن النمو تجمدت أو انكمشت. وفقدت حسن الزمن وعادت قواقع فارغة وامكانية ذات بعد واحد. كحالة الثقافه العربية في العديد من الاماكن النائية أو المنعزلة. صبغه الاخذ والعطاء فيها، وهي الصفة الدينالكتيلية التى تميزها وتدل على حيويتها تتحجر وتموت لتبقى قشرة فارغة كبعض القواقع بتخلي الزمن عنها وتصبح ديمومتها ميتة كالعظام النخره.

وبقدر ما تتعدد الميادين الثقافيه تتعدد همومها بل ان لها في كل ميدان أحيانا أكثر من هم وكل هم مرتبط بقوى تميت الجهد. ويمكن قسمتها الى قمسين : هموم داخلية ذاتية وهموم عدوانية خارجية. واذا كانت الهموم الذاتيه صلبة عنيفة وكان الوقوف للانا" من أصعب المواقف، فان الاخطار الخارجية تتدفق بضراوة شد قسوة وعنفا وتتصل بجذور الهوية الحضارية والتهديد بمحوها. هذا اذا لم نذكر الهموم الاخرى الاضافية كفواجع الفقر، وتدنى التشغيل والعمالة وضغط التكاثر الديمغرافي وانخفاض المستوى الصحى وكلها، من الكوابح التى اذا كانت تؤثر سلبيا على تطور التنمية ونجاحها فانها أشد كبحا للتفتح الثقافى واكثر تأثيرا فيه.

على ضوء هذه الملاحظات التحليلية الثلاث ننتقل الى استعراض هموم الثقافه العربية كمبرر ومفسر للتوصيات التى تترتب عليها. ومن نافلة القول ان هذه الهموم تشكل كتلة مترابطة مشتبكه وغالبا ما يطل هم منها على الاخر أو يكون نتيجة له أو باعثا من بواعثه. وحلها فرادي عبث ضائع. وانما تحللها واحدة بعد الاخرى لابراز ابعادها وأخطارها فهي ليست هموما فقط ولكنها قد تصل الى درجة الاخطار الكبرى.

**الهموم الذاتية**

١- **مشكلة اللغة والتعريب** : اللغة العربية رغم أنها أداة تعبير وتفاهم بين مائتى مليون نسمة فلانها لا تعتبر لغة علمية" بين اللغات المعدودة ان الانتاج العلمي" فيها متدن الى الحد الذى يخرجها من لغات العلوم. واللغة لا تصبح لغة "علمية" وعالمية بالمجامع اللغوية وبقدراتها الذاتيه على الاشتقاق والتعبير ان لم تدخل بانتاج أهلها وجهدهم الفكرى - العلمى ميدان اللغات الحية الاخرى. وهذا يعنى ان المشكل اللغوى العربي ليس مشكلة لغوية تقنية ولكنه مشكلة اجتماعية حضارية علمية. فلا لغة حركية دون مجتمع حركى. واللغة العربية تبتعد اكثر فأكثر عن ان تكون أداة تلقى المعرفة وأداة التفكير وتجسيده (باعتبار ان لا تفكير الا من خلال الرموز اللغوية) كما تبتعد بالقدر نفسه عن ان تكون أداة تواصل وتفاعل مع الشعوب الاخرى وبين الطبقات العلمية العربية نفسها، وتتأي كذلك عن ان تكون نمطا جماليا مميزا بما يلحقها من التشويه نتيجة التبعية المتمادية. واذا كانت اللغة ذاكرة الأمة الحضارية يختزن بها تراثها ومفاهيمها وقيمها وكانت أداة التواصل بين الماضى والحاضر وذات وظيفة أساسية في المجتمع وحركية فكل العوامل السابقة تحرمها من أن تلعب دورها الوظيفى الحقيقى فى الوقت الذى هى فيه خط المواجهة الأساسى للغزو الثقافى الأجنبى.

واذا كان التعريب العلمي يتعثر على أيدى أصحابه أنفسهم لاسباب عديدة فان المشكل أوسع من ذلك لان الخطر أضحى يتصل بتشويه القيم والسلوك وطرق التفكير وتحت ضغط الاتصالات التى اتت بها المعلومات والتى تغزو مناحى الحياة كافة وثورة الحاسبات ولغة الرموز، وثورة الاتصالات التى تطغى فيها عدة لغات أخرى يصبح تطويع كل ذلك الى اللغة العربية دوربا مليئة بالجهد الشاق .. ولكن لا بد من مواجهته مهما كان شاقا. ولا يكون ذلك بالتعريب فقط (وهو مايجعله مجرد ترجمه عادية) ولكن بتطوير الانتاج الفكرى الداخلي وابتداع المصلطحات والتعابير اللغوية فيه. ان ربط التعريب بالتنمية الحضارية الشاملة يربط التحرر الحضارى بالتحرر اللغوى وبالتحرر فى طرق التفكير وفى موجهات السلوك.

ومسؤوليات ذلك كله تتعلق بدور اللغة العربية على المستوى العلمي التقني وعلى المستوى الدولي بقدر تعلقها بادراك الجماهير العربية لدور التعريب في الدفاع عن ذواتهم وعن هويتهم القومية.

٢- **مشكلةالامية** : وهي في جذور القضية الثقافية. ولقد وضعت مشاريع عديدة للقضاء عليها ولكن سبق التكاثر الديمغرافي للجهود المبذولة يجعلها مشكلا قائما على الدوام، متزايد التفاقم. ولاسبيل الى تنمية ثقافية جدية ناجعة مالم تسد منابع الأمية بكاملها. ومالم تتضافر الجهود الحكومية والشعبية لتحقيق هذه الخطوة الحاسمة فكل تنمية وكل جهد يبذل في القضية الثقافية يذهب هباء.

ولعل أخطر مافيها أنها تستتبع الأمية الحضارية والغربة الكاملة عن العصر والحياة الكريمة. وعلى الرغم من التفاوت الكبير فى وجود الأمية بين الأقطار العربية فإن رقم ٥٠٪ الذى يعدل نصف سكان الوطن العربى يجعلها مشكلا خطيرا فى الدرجة الاولى من الأهمية ويجعل كفاحها من أوليات العمل التنموى الثقافى.

٣- **مشكل تفاوت الوضع في الشرائح الاجتماعية** : ودرجة الحاجة الملحة الى التنمية الثقافية تتفاوت لا من اقليم عربى الى آخر فحسب ولكن تتفاوت التفاوت الكبير ضمن الاقليم الواحد بين البدو والقرى والمدن، بل تتفاوت أيضا فى المدن نفسها. وتتوقف عمليات الاندماج الثقافى والمشاركة الديمقراطية فى التنمية بسبب هذا التفاوت لان الأساس في عملية التنمية هو إقامة مجتمعات متجانسة والاستناد الى هذه المجتمعات فى الحراك الاجتماعي. صحيح أنهناك تفاوتا بين البشر في الذكاء وفي القدرات على الاستيعاب وفي إمكان الابداع مما يجعل بعضهم منتجا ومبدعا وبعضا عقيم بخاصة بين العامة وقليلى الحظ من التعليم ومحدوى الدخول. على ان هذه النظرة الطبيعية تنخفض الى الحد الأدنى حين نتناول المجتمع ككل ونحاول تنميته بقدر طاقات أفراده. وما من فرد إلا ولديه إمكان في جهة ما أو مهارة ما. " ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة" ولكن النجاح الأكبر للتنمية يكون حين تكتشف في كل فرد ما عنده من قدرات يقدمها لقومه ولسوق الانسانية. وان الانسان ليأسى حين يتصوركم من العبقريات والقدرات دفنت في القبور قبل أن تعطى كل الذى عندها. وعملية التنمية المتكاملة عملية ديالكتيكية تربط بين العطاء والتمتع أى أنها ذات بعدين لا بعد واحد. ومن لم يكن مبدعا من الناس فانه عن طريق التمتع يشارك المبدعين. ويتممهم ويخلق - دون أن يدرى - جانبا كبيرا من التماسك والاندماج الاجتماعي الذى هو في جوهره توافق ثقافى، يدعم الاستقرار. ونعني من هذا ان كلمة مثقفين مصطلح طبقى وهمي . وينطوى على وجود طبقة مميزه تحمل هذه الصفة وأخرى من العامة والناس العاديين بل ومن الطبقات المميزه كالتجار والضباط والصناعيين ومهرة الحرفيين، غير مثقفة، وتكتفى بالتمتع دون المساهمة في العطاء. ومثل هذا التصور - عدا أنه غير صحيح عمليا - فانه يقطع حلقة التواصل بين ناتج عملية التنمية ومتطلبات النهوض بها. والناس بعد هذا جميعا سواسية وعلى التنمية أن تصل، فى نهاية المطاف، الى أن تبرز في كل انسان، أقصى طاقاته مهما قلت. لأنها بذلك تمنحه فرج العطاء الانسانى.

٤- استغلال التراث : الأمة العربية أمة تاريخية وقضية التراث فيها قضية مركزية. وهو ليس بانتاج بسيط واحد ولا ينتمى لعصر واحد ولا بقعة واحدة او جماعة محددة. ولكنه تراثات شتى وقوام ثقافى مركب شديد التعقيد يحمل رواسب ازمان عديدة ومجتمعات مرت عليها مئات القرون. وقد انتهى العهد الذى كان ينظر فيه الى هذا التراث على أنه "قدسي" ولم يبق كذلك الا في نظر "المتطرفين" الذين يعتصمون به سدا فى وجه الفيض الحضارى الاوروبي، ويراكمونه ركاما لعله يمنع الغزو الثقافى. وكأن الاحترام له يعيد عهده الماضى. على أن تضخيم النظرة إليه وتقديره واعطاءه الموقف السلطوى لم تزل واضحة في المجتمعات العربية عامة على الرغم من تبلور نظرة اخرى ترى ان علينا ان نملكه بدلا من ان يمتلكنا وبأنه من صنع بشر لعهودهم وأن كل عهد حتى الحاضر يضيف اليه مايتفق مع عصره وحياته وطرق هذه الحياة. وعدا هذا فلا يقول أحد بعبادة التراث كما لا يقول أحد بالغائه أو اهماله الا بعض المتطرفين على جانبي الكتلة الثقافية الصامتة. أما هذه الكتلة فتعرف وتدرك أنه أحد جذور الهوية القومية. وأنه تراث فكرى واجتماعي يحمل طابعنا العربي الاسلامي وبالتالي فهو جزء منا. ولكن وجه الخطر فيه هو اهمال جوانبه الابداعية الحضارية من عمران وفقه وشعر وقضاء وموسيقى وحرف وقيم ومناهج فكرو ثقافة والتعامل معه على أنه ليس بتاريخ ولكنه واقع يعاد عيشه على المستوى السياسى ويثير الماسى ويفرق الفرق ويبعث النحربات حية من جديد للتفريق بين الأمة الواحدة ويمزقها فئات ومذاهب وطوائف.

ان من مهام العملية التنموية ان تفصل في التراث لدى الناس بين ماهو عبء وإثارة سياسية وصيغ ماضوية أضحت جافة وقشورا وبين ماهو امكان مستقبلى اي يعيد ثقة الناس بأنفسهم ويولد لديهم مرة أخرى القدرة الابداعية والانتاج الحضارى والتطلع المؤمن بالمستقبل بالاستناد الى التاريخ العربي الاسلامي الحضارى.

٥- مشكل حرية الثقافة : يعصف بالوطن العربي منذ فترة من الزمن عاصف من الكبت والقيود تختلف شدته من قطر الى آخر. ولكنه بصورة عامة يضع الثقافى في قبضة السياسى. بمعنى ان حرية الفكر موقوفة. ولا تجرى الثقافة الا ضمن الخطوط المرسومة لها عبر الالغام السياسية. على جوانبها. هذا الموضع يجعل دور الثقافة يضمر ان لم يتلاش. ويلغى ديمقراطية العملية التنموية في جذورها. والسياسة سلطة وحكم. أما الثقافة فأفق حر لا سلطة فيه. ومتى تصادمت السلطة مع الحرية فالضحية هى دوما الحرية لان اكساع الى الهيجار بغير سلاح. ومن الغريب ان النظم السياسية سواء كانت شرعية أم ثورية تقف الموقف نفسه من الفكر الحر. فالاولي باسم الأمن والثانية باسم الثورة والحفاظ عليها. والطرفان ورثا الريبة من "الثقافه" والاتهام لها من العهود الاستعمارية السابقة ووجدا فيها وسيلة سهلة مضمونة لالجام الافواه وتجاوز الديمقراطية الى الدكتاتورية المقنعه. وكثير من هذه النظم تفضل ألف مرة الانفاق على التسليح وعلى تشجيع الصناعات التى يلفظها الغرب وعلى مظاهر الاصلاح الزراعي الذى دمر الزراعة ،وعلى الجانب الاعلامى للنظم ، تفضل كل ذلك على الانفاق على الثقافة التى تأتي في أسفل السلم من اهتماماتها رغم تتصيبها وزراء " للثقافة ! وهكذا أضحت الثقافة مهمشة. بل أضحت اكثر من هذا موضوعا للضغوط الشديدة والرقابه الرازحة على الاقلام. واحتكرتها النظم فهي مفتوحة فقط لاهل النفاق وللزيف الايديولوجي بدل العلم

والفكر. ومتى أضحت الثقافة تابعا من توابع السياسة لم تعد ثقافة ولكنها مجرد حديث اعلامي ثقيل تنتهي وظيفته بسماعه !

ومشكلة الحرية الثقافية على أنه مركزي وأساسى في الحراك الاجتماعي وفي عملية التنمية ليس بمشكل في الواقع الا ان وقوعه بيد السياسة يفقده أثره وقيمته. وهنا المشكل. ان حق الانسان في اكتساب الثقافة وفي حرية التعبير عنها والتمتع بها وتنميتها تموت جميعا عند هذا الحاجز السياسي وتموت معها ديمقراطية المجتمع كله. وتبقى صرخة "الثقافه الحرة" من الاماني العذاب التى تصادر حتى في الاحلام.

ويتصل بهذا المشكل أمر آخر ليس أقل خطرا هو حرية التدفق الثقافي بين أقطار الوطن العربي. ان عدة حواجز سياسية ومذهبية واجتماعية وتجارية – اقتصادية تقطع الطريق على حرية انتقال الكتب والمطبوعات وحرية الاتصال بين المبدعين الثقافيين وتزاورهم وتعرف بعضهم الى انتاج بعض. وتتقطع أوصال الفكر العربي مزقا عند هذه الحواجز على الرغم من المعاهدات ولاتفاقات المعاكسه والتى تفترض حرية الفكر في الانتقال. وكما فى حرية الثقافة كذلك الامر في تسهيل تدفقها وانتقالها وحرية الاتصال بين مبدعيها يظل الامر منوطا بالعامل السياسى وهنا عقدة العقد. فكان الكتاب بضاعة محرمة. وكأن المبدعين بعض المهربين او التجار، بل ان لهؤلاء أساليب تمكنهم من التواصل بعضهم مع بعض اكثر من المبدعين ! وهذا الوضع المعكوس تعاني منه معظم البلاد العربية مما يزيد في ابتعادها عن الاندماج القومي ويزيد في الوقت نفسه من شعورها بالاقليمية التى تسمى في عرف النظم القائمة بالوطنية، والحفاظ على الثروة ومنع الافكار الهدامة.

٦- **<u>تنمية الانتاج المستقل</u>** : هو التحدى الكبير القائم اليوم بوصفه مشكلة قومية وعالمية في وقت معا : فاذا كان لا هوية قومية حية ديناميكية بدون انتاج يساندها كما في البلاد النامية (ومنها البلاد العربية) فكذلك ايضا لا هوية قومية حية ديناميكية دون أخذ وعطاء مع العالم وبخاصة في هذا العصر الذى لامكان فيه للعزله. والمشكل هنا ان الانتاج ، حين يكون محدودا، فان الانتاج الاجنبي هو الذى يحل محله في الفراغ الذى يتركه. وعملية الاخذ والعطاء، التى تقوم على أساس الند للند، تضطرب لتصبح أخذا دون عطاء وهذا يعنى أن الدول النامية محكومة شاءت أم أبت بحكم تدنى انتاجها سواء في المهارة أو الصناعة أو الفكر أو المنهج بالتبعية والذيلية. وهذه هى المشكلة.

والذيلية منهج عقيم سبق ان عرفته البلاد العربية في مشاريع التنمية الاولى وفشل. ولمنه فى السنوات العشرين الاخيرة أصبح تبعية مفروضة بقوى تعجز الدول النامية عن ردها. والمنظومة الفكرية كمثل الهوية الحضارية تستطيع كبنية تحتية أن تكون السد حين تتكافأ القوى. ولكنها تتآكل تدريجيا تحت ضغط الفيض الحضارى ووسائله السريعه الرهيبة المتطورة قوى التطور والتى تستخدم فيها حتى عناصر الحضارة الحيادية من علم وتكنولوجيا ومبتكرات لاوطن لها.

صحيح ان العالم يميل باقتصاده خاصة الى العالمية. وتلحق السياسة بالاقتصاد وفي ظله لتحولها الى عالمية سياسية، ولكن هذا التحرك أوجد عمليا ردة فعل في المجتمعات النامية جعلها ترجع ألى قواقعها الثقافية من أثنية وطائفية وفرعية وقبلية وروحية نرى آثارها في مختلف أنحاء العالم. وبخاصة في الغرب المتقدم. وهذا التناقض لا ينجم عنه سوى التمزق الداخلى للامم النامية بسبب التجاذب الشديد بين عناصر الثقافة القومية الدفاعية وبين قوى الاقتصاد والسياسة الطاغية المكتسحة. والمرفوض هنا هو الهيمنة المرة التى تلغى كرامة الانسان. واقسى ما فيها انها لا قدرة عسكرية توقفها، وأنها تحل قوى دولة للتحكم بالناس محل السلطات المحلية وتسلب حتى الدولة مقاومتها وتنقل صلاحياتها الى مراكز عالمية لا تتكافأ فيها أصوات الشعوب.

٧- **مشكل التعددية الثقافية**، مهما قلنا عن التماثل بين المجتمعات العربية فان في الوطن العربي - كما لدى الامم الاخرى ايضا - مجموعات من الأقليات تعيش فيه مع كتلته العربية الكبرى منذ قرون طويلة. ومن حقها الطبيعى ان تنال من التنمية والرعاية مانتال الاكثرية ولا يمارى في ذلك الا المتعصبون اثنيا او مذهبيا وليس الامر لحسن الحظ في ايديهم.

ان غنى الثقافة العربية عبر مختلف العصور إنما كان في جانب منه نتيجة سمتها الانسانية المتسامحة وتقبلها هذه التعددية الثقافية والبدائل فيها. وادخالها ضمن كيانها. وهكذا فقبول التعدد الثقافي وتشجيعه سواء على المستوى الاقليمي أم على المستوى الاثنى أو المذهبى تقليد من تقاليد الثقافة العربية عدا انه إثراء لا يجب ان تتنازل عنه أى خطة تنموية شاملة أو تهمله او تهمشه. انه ثروة ثقافية إضافية. ولون في السمفونية الثقافية للانسان. ولا تقف التعدديه عند الاقليات. فثم تعددية أخرى بين شرائح المجتمع من بدوى وقروى وحضرى ولكل جماعه من هؤلاء ثقافتها وابداعها. وليس الشعر الشعبى أوانواع السدو او اشكال الغناء أو الرقص او القصص سوى نماذج من هذه التعددية التى يجب ان يكون لها مكانها في برامج التنمية وميادينها"" ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة" ولكنه خلق الناس شعوبا وقبائل ليتعارفوا ويتصل بعضهم ببعض، في بدائل من المهارات والثقافة والابداع وهذا هو جوهر النظم الديمقراطية لا على المستوى القطرى فقط ولكن على المستويين القومى والعالمي ايضا.

ولنلاحظ أن الجوار بين الحضارات يؤدي الى التعددية بالاقتباس والتقليد. على انه قد يؤدي بالعكس وبشكل متناقض الى العداء والتنافس. والامر في الحالين يعود الى الوضع النفسي والى انسجام او تضارب المصالح - على ان من مهمات الخطط التنموية فتح الابواب للتعدد الثقافي لأنه من حرية الفكر ولانه إغناء للحضارة الانسانية بصرف النظر عن دوره في اقرار السلم والتفاهم بين الشعوب.

٨- **مرونة الخطة التنموية الشاملة وتعدد اساليبها** : كانت الخطط التى عرفها العالم الثالث (ومنه البلاد العربية) خططا أحادية المنحى والمحتوى. وكان واضعوها الغربيون والناقلون عنهم يحسبون ان مجرد تنمية الاقتصاد يستتبع تنمية المجتمع والثقافة بشكل آلى. فكانت تتوجه للكبار وللاقتصاديين والسياسيين .وندر ان مر طيف غير هؤلاء فيها. وحين فشل هذا الطرح وجد المنظرون امامهم اعدادا من العوامل التى يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار. فذراع واحدة لا

تشيل بمجتمع بأكمله. ووجدوا ان الخطط يجب ان تراعي الاعمار وتراعي البيئات، وتراعي الحاجات والوسط الايكولوجي. وتنظر في سد دوافع الهجرة والاغتراب الناجم عن الضيق الاقتصادى او الفكرى او الدينى بمعنى ان جذورا كثيرة للتنمية انكشفت بالدراسات. مما جعلها عملا تركيبيا تشترك في تكوينه مفاعلات عديدة.

واذا كانت مسوقه بحكم أهدافها الى النهوض بشرائح المجتمع كافة فلا بد لها أن تراعي خطين مهملين تماما :
أولا : التنمية في مجال الاسرة للاطفال والفتيان فان سرعة الايقاع الحضارى أسرع تأثيرا فيهم. لان الجيل الصغير أسرع استجابة واستيعابا لمعطيات التطور التقني من الأكبر منه. وبالتالي فهم اكثر استعدادا لقبول منظومات قيم دخيلة على مجتمعهم وعلى رفض منظومة القيم المحلية السائدة. واتهامها مع الجيل الاكبر بأنهما سبب التخلف واستمراره. والأمم في أجيالها الأكبر اكثر محافظة وأقل تقبلا للتغيرات. والشباب أقدر على تقبل القيم الغريبة عنهم من الكبار الذين هم أقل قدرة على الاندماج مع الجديد. وهكذا يتهم الشباب (وهذا واقع الى حد كبير في الأمم المخترقة ثقافيا) بالتخلى عن الهوية القومية في حين يتهم الجيل الأكبر بأنه رجعى أو يؤثر التخلف والتمسك بالمنظومة الفكرية السائدة. والمشكلة هنا هي في كيفية الابقاء على تمسك الشباب (وهم جيل الغد) بجذورهم القومية رغم ضغط القوى التى تهزها هزا. فالدول المغزوة ثقافيا مسوقة - شاءت أم ابت - الى التعامل مع الخارج بقدر يفوق كثيرا تعاملها مع الداخل. بمعنى أنها تتجه - كغنم الذبح ٠ الى العالمية وإسقاط الحدود وشعوبها تنضم مرغمة الى قائمة المتلقين للبث الخارجي دون ان تفرق بين حدى الترفيه والثقافة.

ثانيا : تنمية المعوقين والعجز وشرائح القاع فى المدن والقرى والبدو فذلك حق من حقوقهم الطبيعية ثم ما من أحد يستطيع ان ينفى إمكان وجود المبدعين منهم والمهرة. وكشف الامكانات الكامنة أحد أغراض التنمية ومهامها. ومن العبث وهدر المال والطاقة سوق الجميع بعصا واحدة أو تطبيق برامج تنمية الكبار على الصغار أو الأسوياء على غير الأسوياء أو المتخلفين على المتقدمين.

٩- <u>سوء توجيه وسائل الاعلام</u> : نعترف جميعا بأن الاعلام في ثورة ونتحدث عنها تارة باعجاب وتارة برعب لأنها عملية اكتساح للعالم حتى في أخفى اعماقه. على أننا قلما ننظر فى الموضوع الاعلامى من داخله. نكتفى منه بما يحمل التسلية أو الثقافة الضحلة أو الحدث المثير. وغالبا مايشرف على برامج الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة جماعات ليس لديهم فكرة عن التنمية وأهدافها أولا يأبهون كثيرا لحاجات المجتمع. وتركض الوسائل الصماء معهم في حين تركض العيون وراءها في تكرار سريع ينتهي بالتبلد الذهنى.

ووسائل الاعلام تمارس دورا ثقافيا ذا طبيعية خاصة بجانب اسهامها في التثقيف العام. ثم سيل من المعلومات يتدفق منها. ولما كانت الأمية تشمل حوالي ٥٠٪ من سكان الوطن العربي كانت الاذاعة والتلفزيون والسينما اكثر وسائل الاتصال الجماهيرى شيوعا وخاصة في المناطق الريفية حيث تصل الأمية الى اكثر من ٦٠٪ . وغلبة السيل الاستهلاكي لا سيما في مناطق النفط جعلت مالكى اجهزة الاذاعة يزيدون على ٢٠٪ لكل مائة نسمة. ويغطي الارسال

الاذاعي ٦٥٪ من مساحة الوطن العربي. وحجم البث يزيد على ٢١ ألف ساعة في اواخر الثمانينات. أما الارسال التلفزيوني فيغطي اكثر من ٣٥٪ من مساحة الوطن العربي واكثر قنواته يمتد على المناطق الكثيفة السكان وعدد الاجهزة حوالي ٢٣٠ لكل الف من السكان تقريبا. ويرتفع عدد الصحف الى حوالي مائة صحيفة يومية وحوالي ٣٥٠ مجلة ودورية.. كل ذلك يوضح مدى دور الاعلام اذا أحكم توجيهه. ولكن هل هو يتوجه التوجه التثقيفي الصحيح؟ هنا هو السؤال الهام. إن الدول العربية مازالت أمام تدفق وحيد الاتجاه من الغرب وامريكا الى الشرق. وتستورد مابين ٢٥٪ الى ٥٠٪ من برامجها التلفزيونة والسينمائية (افلام ومسلسلات) من الخارج ويصل الاستيراد أحيانا الى ١٠٠٪ ثلاثة ارباعها من الولايات المتحدة. كما تأخذ الصحف معظم مادتها من أربع وكالات عالمية كلها غربي. وبديهى ان حصيلة كل ذلك ليس من مصلحة التنمية القومية. ولا تحمل ذرة من اتجاهاتها ان لم تكن متعمدة الأذى والهيمنة على التكوينات الفكرية للناشئة والكبار على السواء. وليس من المنتظر ان تتبرع الدول الكبرى طائعة لنا بالتوجيه السليم بل إنا نساهم طائعين في عملية الانتحار القومي ونحن نضحك ونلعب !

وتأتي ثورة الاتصالات لتكمل طوق الغزو الثقافي على الامم النامية كالعرب فتدفقها العشوائي يمنع التحكم فيما يصل الى الأعمار المختلفة والبيئات عارضا انماطا من الحياة شديدة التباين دون توفر القدر الممائل من التعريف بالبيئة الخاصة وينظم القيم فيها على شكل يفكك المنظومات الثقافية القومية لحساب منظومة اخرى.

والتحصن من مثل هذا الغزو لا يعنى رفض كل دخيل من منطلق عدائى بل المطروح الى أى حد يمكن اخضاع الانساق والمنظومات والقيم الثقافية الداخلية للاخذ والعطاء مع الحضارات الاخرى دون تعريض الهوية الخاصة والقيم الذاتية لخطر التحلل. ومن المؤسف أن قدرة الاختيار ليست عائده لحسابات الكلفة والعائد، كما في الميدان الاقتصادي، ولا يمكن قياسها بالنفقة التى تدفع للحصول على منتج ثقافي معين ولا بالزمن الواجب تخصيصه لاستخدامها لانها من شدة السرعة وعظم التنوع وسطوة الانبهار بحيث يزول الفرق فيها بين الثقافة والترفيه ويستمرىء الكثيرون الاستغراق فيها على حساب كسب الرزق أوتحصيل العلم والثقافه أو صيانة القيم. وكلها ذات أثر سلبي على التنمية بمختلف ابعادها.

ان هذا الواقع قد أوجد في العالم الثالث (والبلاد العربية منه) نوعين من الاغتراب أخذا في سلخ اكثر الفئات ديناميكية في المجتمع عنه سواء على الصعيد الاقتصادي أم الثقافي أم العلمي أم الدينى. هذه الفئات التى أخذت تبحث بعد انهيار لايديولوجيات عن ايديولوجية قادرة على تحقيق طموحاتها والتى تعاني من الاغتراب سواء كانت أصولية أم تقدمية يرى فيها الغرب إما عناصر للاستئصال أو اتباعا لا قيمه لهم. ونحن الخاسرون في الحالين.

١٠- **<u>المشكل الدينى</u>** : وليس في الثقافه العربية هذا المشكل فحتى الاقليات الدينية تنظر الى هذه الثقافة كجزء من تراثها. وقد شاركت قرونا في تكوين الهوية الحضارية العربية وتلوينها. المشكلة هى في نظرة الغرب المتحيز الى هذه النقطة باعتبارها مصدر خطر وصورة عدو. وانما اشتد التعصب الدينى واستشرى نتيجة الضغوط وأنواع العدوان الغربي على العرب فهو

نوع من رد الفعل، وطريق من طرق الدفاع الذاتي. ويسمح الغرب المسيحى لنفسه ان يمارس انواع التعصب ولكنه يرفض مثل هذه الحرية لغيره. ليس يستطيع ان يفهم انه كما يدين كل صاحب دين بدينه وبعلاقته مع الله تدين الاكثرية العربية بالاسلام دينا وثقافه وفكرا وليس يعني هذا ابدا اننا بجانب التعصب الدينى ان لم نكن ندينه وتحاربه. ولكن الغرب بعد سقوط الايديولوجيات وجه همه الى المنظومة الثقافية الاسلامية يحاربها ويشوه وجهها بل ويوجه حركاتها ليستغلها. وكما ان السلام يبدأ في رؤوس الرجال فكذلك الحرب. والايديولوجية الرأسمالية التى وحدت نفسها فجأه بدون عدو تحاربه وبدون "فزاعة" كالتى تقام في الحقول لارهاب العصافير فذلك يكمل حلقتها التحكمية. هكذا بدأت البحث عن من يملأ الفراغ العدو. وسرعان ماوجدته في الاسلام. وحولت حربها الايديولوجية الى حرب ثقافيه باردة – ساخنة معا. وأحلت الثقافى محل الايديولوجي الاقتصادى. بعد ان لكسبت الاسلام بشكله "الاصولي" الارهابى لجميع المسلمين. وجعلت منه ايديولوجية وهدفا للرمي. كي تستغله لا لسبب دينى ابدا ولكن لاسباب سياسية اقتصادية محضه لادخل للدين فيها ولا لذكر الله. كان لابد للايديولوجية الرأسمالية من خصم والا ضمرت وارتدت على ذاتها.

كالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله

وهكذا انتقل الصراع بشكل مفاجيء الى الميدان الدينى الثقافى كانوا يحاربون الشيوعية باسم الخطر الأحمر فوجدوا ان الاسلام يتوسع (ولو انهم يبالغون جدا في هذا التوسع لغاية في نفس يعقوب) وسموا هذا التوسع بالخطر الأخضر في انتظار التفرغ للخطر الأصفر. وهم يغذون ويستغلون حركات الأصوليين وهى جماعات محدوده بالنسبة للاكثرية الصامتة لتكتمل اركان العدو التقليدي في نظرهم. ويرون ان الاسلام يتغذى على الحقد والفقر. ويقوم على أسس تجعل منه سدا فى وجه الهيمنه الغربية يؤيد ذلك رواسب عتيقة عديدة. فهناك تصادم تاريخى قديم بين المسيحية والاسلام حتى قبل الحروب الصليبية، وهناك الجوار الجغرافي الذى قد يثير التقارب ولكنه يثير العداء والتصادم بالنسبة للاقوياء، وهناك تباعد في الهوية الحضارية بين العرب والغرب.وتعارض بين القيم الدينية والسلوكية العلمانية بينهما وهناك اضافة الى هذا كله ضيق الثقافه العربية الاسلامية بالسيطرة الغربية على النظم السياسية. وتنامي السخط على الهزائم أمام الغرب في المناطق الاسلامية وتم عقدة النقص التى شعر بها المسلمون تجاه انجازات الحضارة الغربية واستغلالها البشع للتخلف لدى الشعوب الاضعف في القرن الحالي وماسبقه ..اسباب كثيرة تصوغ الموقف المسيحى – الاسلامي في هذه الفترة وتجعله بالضرورة عدائيا ولسنا في حاجة الى تعداد المواقع التى تقف فيها "حضارة" الغرب موقف العداء الصريح أو على الاقل موقف الصمت تجاه تدمير الوجود الاسلامي في البوسنة واذربيجان وكشمير والصومال ، وفي الموقف من المهاجرين المسلمين الى أوروبا (في المانيا وفرنسا وفى روسيا ايضا) انها مواقف كاشفة بما يرافقها من حرب باردة وحرب اعلامية شرسة.وانما يتخذون من العنف "الاصولي" في البلاد العربية والاسلامية مادة دسمة لايقاد العداء.

ونشير مرة اخرى الى ان الحملة على الاسلام " الأصولي" رغم محدودية أثره ليس المقصود بها الدين فقط كعنصر ثقافي صلب ولكن اثارة كل ما من شأنه حماية الموارد والمصالح المادية التى يحرص الغرب على بقائها سهلة التناول في المنطقة بين يديه.

١١- **ضعف الصناعات الثقافية** : ولا نقصد بها الكتاب واللوحة والبرنامج التلفزيوني أو قطعة النحت ولكن المواد والاجهزة التى تستخدم كوسائل للتثقيف كالراديو وجهاز التلفزيون أو التسجيل والاقلام والورق والأداة الطباعية والهندسة والاجهزة الالكترونية والجر واليد الموسيقية وفرشاة التصوير والوانه. انها الادوات التى تقوم عليها التنمية الثقافية ولا تقل شأنا عن الصناعات الغذائية أو الاقتصادية. وهي قطاعات واسعة جدا تشمل حتى لعب الاطفال ووسائل الايضاح وآلات السينما وأجهزة الفيديو والاشرطه والمخابر التعليمية .. ان الوطن العربي مع الأسف لا ينتج شيئا في مجال هذه الصناعات. ويستورد من مواد القرطاسية فقط للمدارس ماتزيد قيمته على مليار دولار في السنة. وهي ثغرة ضخمه ليس من نتائجها فقط تبديد الثروة العربية ولكن ماهو أهم وهو أنه يجعل التنمية الثقافية رهنا بما نستورده من لغرب. وهي تبعية اضافية له. ومن لا ينتج الورق الذى يكتب عليه فكيف يأمل بتحرر ثقافي كالذى نحلم به ونصر عليه ؟

الصناعات الثقافية من الورق الى الكمبيوتر أضحت عصب الصناعات الاستراتيجية وبالتالي عصب التنمية الثقافية والبلاد العربية لا تفتقر اليها فقط ولكن تفتقر ايضا الى الخبراء والمهارات فيها في حين تتحول هذه الصناعات في الغرب الى قوة من قوى الغرب لبسط نفوذه السياسى والاقتصادية وهيمنته بنتيجة تحكمه في السوق، ولطبع العالم بطابعه.

وهذه الصناعات بوصفها وسائل وأدوات التنمية الثقافية لم يعد من السهل اكتساب خبراتها أو تدبر الاتها وادواتها بعد ان تعقدت وتعددت مع تعقد الحياة الحديثه وتعدد مجالات التقنية والاتصال فيها ومع الرخام الثقافي الكثيف بين القوى التى تمكلها وتطور وسائلها وقواها فيما لا يزال الوطن العربييتجهجى الأحرف الأولى لها. ان مستقبل التنمية الثقافيه يظل مهددا مادامت ادواتها الاساسية ليست بيد اصحابها والمستفيدين منها.

١٢- **ضعف التمويل الثقافي** : وهذه ثغرة اخرى تسقط معها التنمية الثقافية الى الحضيض. فان مؤشر التمويل الثقافي مع انه حق من حقوق كل مواطن، لايأتي لدى النظم السياسية الا في نهاية قوائم الاهتمام. وعلى الرغم من وجود وزارات للثقافة في عدد من البلاد العربية فمحصولها يقف في أدنى الدرجات. وقديما كان الامراء والملوك هم الذين يرعون المبدعين والمبدعين فقط . اما اليوم فقد انتقلت هذه المهمة الى الدول. ولكن لديها من الاهتمامات بالسياسة والتسلح والاغذية والنشاط الاقتصادي مايشغلها. أما الاسهام في التثقيف والتنمية الثقافية فنوع من النوافل والتكرم توزع الدولة عليه في اخر الامر الفتات. وان كانت تعترف بان عليها الثقافه الكثير للمنح الجوائز وانشاء المتحف والمسرح والمعرض والمكتبة العامة والمهرجان وتشجيع المبدعين. ولنا ان نتصور مدى مايستطيع عمله نظام الحكم اذا كان ما يخصص في الميزانية السنوية للعمل الثقافي في اقل من نصف بالمائة. كما يتبين من المراجعة

لعامة للميزانيات ومايقارب ١٪ الا في دولة او اثنتين من الدول العربية وغالبا ما تتفق هذه النسبة الضئيلة على الادارات الحكومية، وعلى اهداف الدولة الايديولوجية والسياسية نفسها.

ومن المؤسف ان القطاعات الخاصة لا تسهم الا اضال الاسهام في مجالات الثقافة العامة. فالمتمولون مشغولون بمصالحهم الاقتصادية وقد ينشىء بعضهم العمائر الدينية وأقل بكثير من هؤلاء من يقدمون بعض الجوائز بشكل شخصي دون مؤسسات.

ولا يفسر هذه النظرة الى الثقافة الا اعتبار النظم لها والناس ايضا أمرا عفويا وابداعا ذاتيا، يأتي بأبسط الجهد في حين يحتاج المال والمصنع والغذاء الى نصيب حسن من التعب والجهد للحصول عليها وتنميتها. واعتبار رعاية الثقافه منحة اضافية، وتعهدها نوعا من التكرم والاحسان ولتنويع الزينة في المجتمع. وإن تبدل بهذه النظرة نظرة اخرى تعترف بمكان الثقافة الحقيقى من تأسيس الهوية الحضارية وتطويرها يقتضى قلب الهرم ووضعه على قاعدته يدل رأسه. وندخل من هذا في الحلقة المفرغة فمثل هذا الانقلاب يحتاج الى تنمية ثقافية ولا تنمية دون تمويل. والتمويل رهن بأهواء النظم وفي خدمتها. والنظم تفضل الف مرة تصفيق المنافقين والانصار على تشجيع الابداع "المريب" أو سفح المال هباء للمتمتعين وانتظار الزرع البطىء النمو والثمر.

بعد هذه الاسباب العشرة الذاتية نصل الى مشكلة الثقافة العربية مع العالم الخارجي وبخاصة جانب الشمال المتطور منه. ان جميع الهموم التى سبق ذكرها تصبح أمام الأخطار الخارجية نوعا من الأدبيات التى تجاوزها الزمن ويصبح كل مانتحدث عنه من تنمية ثقافية ذاتية ناجحة هزرا كمن يحارب بسيف من الخشب رواجم الصواريخ. المشكل هنا ليس عملية الغزو الثقافي فقط ولكن :

١٣- <u>الاختراق الثقافي</u> : فالعالم كله اليوم أمام ثورة ثقافية معجزة هى ظاهرة فريدة في تاريخ الانسان والحضارة الانسانية. وهى فى جانب منها لحظة التواصل الانسانى الفورى بكل مكان وبكل انسان. وفي الجانب الاخر ثورة الثقافة الغربية على ذاتها نفسها، وعلى الآخرين في عدد من الميادين. منها الهندسة الوراثية والمعلوماتية وتقنيات الكتلة الحيوية والثورة البيولوجية وتقنيات استخدام الطاقة النووية مع التقنيات الجديدة لاحلال الموارد. انها ثورات تقنية ليست قاصرة على الحضارة الغربية التى تبتكرها، ولكنها سوف تمتد (وهى تمتد فعلا) بآثارها الى مجتمعات العالم كله. وقد بدأت تثير بالضرورة حوارا عميقا فلسفيا وحضاريا من حيث مدى تقبل دوافعها ومن حيث تقبل الدين والقيم لنتائجها ، ومن حيث آثارها الاجتماعية غير المحسوبة انها تشكل انقلابا في العلوم المختلفة وفي القيم الاجتماعية والاخلاقية وفي السلوك الانساني. ونتائجها على العالم الثالث أشد أثرا وخطرا لأنها تهدد باكتساح كل هوياته الحضارية لمصلحة حضارة واحدة ليس من الثابت أنها الأفضل. انها ثورات تمسخ المنظومات الفكرية الاخرى مسخا تفرض عليها التبعية فرضا. وسرعتها الخارقة تمنع هذه المنظومات من اجراء اى تعديل عليها يحفظ تماسكها ويكفل فاعليتها ويمنع انهيار هويتها الحضارية الخاصة. لاسيما حين نذكر ان سرعة هذا الايقاع الحضارى الثورى يؤثر على العلاقة بين الأجيال ونجاحه في العالم الثالث. فالاجيال الأصغر هي الأسرع للتأقلم ولاستيعاب الجديد الحضارى.

وتطرح تقنيات الهندسة الوراثية للتفكير تطبيقاتها في الانجاب وايجاد خصائص وراثية جديدة في النبات والحيوان والانسان. والتأثير على الغرائز والعقل. وقد يتم ذلك بطرق غير مباشرة وبالتأثير عن بعد ومن خلال الغذاء. ومن الصعب ان نجزم بأن استبدال الأعضاء وزراعتها لن تظهر له في المستقبل آثاره على الامن والجريمة. وأن انتشار تقنيات الطرق النووية وتداولها وسهولتها لن تطرح مشكلات عديدة تتصل بأمن المواطن وصحته وعلاقته بالدولة والحدود التى سوف تتاح له لممارسة حرياته الشخصيه كما تطرح تقنيات إحلال الموارد أخطارا وتحذيرات تتعلق بالتوازن البيئي حول الانسان. واحتمال ظهور مجتمعات جديدة حول مصادر جديدة في الصحارى والبحار. ونشهد اليوم أمامنا انقلابا جذريا يعتمد على المعلومة. واذا كانت الألة قد قامت بالدور الحاسم في تقسيم العالم الى دول صناعية متقدمة غنية ومسيطرة ودول زراعية نامية متخلفة فقيرة ، فأن عصر المعلومات الذى فاجأنا اليوم يقوم بإعادة تقسيم العالم على أساس "معلوماتى" بحيث أصبح امتلاك المعلومة" من أهم المعايير التى تحكم التقدم والتخلف، والسيطرة والتبعية. ومقابل بنوك المال والأسهم بدأت تظهر بنوك المعلومات بنشاطها الاحتكارى وهيمنتها المتعاظمة. ولم تعد الدول المتقدمة تعتمد في تقدمها وسيطرتها على الصناعات التقليدية كالحديد والسيارات وصناعة البترول ولكن على الصناعات الكثيفة والمعلوماتية. كالصناعات الالكترونية ونظم المعلومات والاتصالات والكمبيوتر والاقمار الصناعية.. انه عصر المعجزات من السيطرة السحرية الكونية. وتأتي ثورة المعلومات هذه على رأس الآفاق والمحاذير عند رسم الاطار العالمي المتوقع خلال العقدين القادمين ، لأنها قطاع متكامل من النظم وأساليب الاتصال البشرى. يترتب عليها تغير انقلابى في تقنيات الانتاج المادي والخدمى والاستهلاكي، وفى بناء أنماط جديدة من الحياة، وبيع الذكاء الانسانى في التبادل التجارى بما يفوق السلع والموارد الأخرى بالمقارنة مع باقي القطاعات المادية القائمة على تفاعل المادة والمعلومة. اننا اذن في عصر مابعد الثورة الصناعية الذى تقوده الولايات المتحدة واليابان ويجرى التخطيط فيه لكى يصبح قطاع المعلومات يمثل اكثر من ثمانين في المائة من الناتج القومي واكثر من سبعين في المائة من القوة العاملة، مع نهاية القرن الحالى.

تقوم هذه الثورة "المعلوماتيه" على التقدم الكبير في سرعة الحاسبات الالكترونية وكفاءتها مع الانكماش الهائل في حجمها وتطورها بحيث تشمل كل اشكال الاتصال حتى الصوت والصورة وأساليب التخزين واسترجاع المعلومات عبر آلاف الأميال متخطية للحدود السياسة ومنتشرة الى مناحى الحياة كافة من الافراد الى مراكز اتخاذ القرار ومراكز الانتاج ومراحل النشاط الثقافي والانتاجى والاستهلاكي. كما تغير من مفهوم العمل وأوقات الفراغ والترقيه. ومن اساليب الادارة ومناهجها والمعلومة الى هذا أضحت سلعة من السلع ومن أهم السلع الاستراتيجية فى تنميط المعلومات يفقدها خصوصيتها وقيمها غير المادية ويشجع التوسع الكمي على الكيفى وعلى الجودة. انها تصادر حصيلة الاف السنين من المعرفة والتجارب الحميمه الخاصة. وأخطر ما فيها أنها غير قابلة للرفض أو لوضع الحدود.

ونقف هنا لاعادة النظر في الهوة الهائلة التى أضحت تفصل العالم الثالث عن الدول المتقدمة وفي الأخطار التى يمكن أن نتعرض لها أمام طغيان هذا القادم العملاق. فالمعلوماتية

ومنجزاتها لا بد لها ان تمتد للوطن العربي لا محالة ان استمرت الأوضاع على ماهى عليه. ولا خلاف بأن ذلك يستدعى ابتداع أطر فكرية جديدة للعمل والتأثير ليس في الوطن العربي من يعرف أبجديتها. سواء في مجال التجريد أو التنميط أو اللغة أو المتغيرات. وهذا يعنى المزيد من العلاقات غير المتكافئة مع الغرب الصناعي. وهو يمثل الاختراق الثقافي الكامل لجذور الهوية الحضارية ولأخص ما يميز هذه الأمة. عدا مافيها من سهولة التهديد والتجسس والضغط على موازين المدفوعات وإملاء نمط ثقافي في مغاير، وتبعية عبودية لمالكى هذه القوى تضع كل الثقافات الاخرى على الهامش البعيد.

واذا كانت الثقافة العربية حتى الان مخترقة من عدد من النواحى فان عصر المعلوماتية يهدد بازالة التبعية الباقية فيها من التمايز والانتماء القومي حتى اللغوى. أى بالاختراق الثقافي الكلى الذى يخترق بطبيعته كل الحدود. ويغير الوجدان والفكر والعقول. وعند سيادة هذا العصر، عصر المعلوماتية لن تكون ثم حاجة لكل ما نبنى ونهدم من أعمال التنمية الشاملة لأنه لن توجد حكما في العالم سوى حضارة واحدة تسيطر بقيمها ومفاهيمها ويحصر العالم الباقي همه في الجرى خلف هدف النمو الاقتصادي ومؤشراته الجزئية والكلية لتأمين خبزه وحاجاته الحيوية الأساسية. انها محاولة وتهديد بالسيطرة على قدر ومصير العرب والعالم الثالث الى الابد. انه الاستعمار الجديد المبيد والنهائي. والملاحظة الاساسية هنا هي أن المعادلة قائمة على تقابل حدين فكلما سمح الوطن العربي بالمزيد من التبعية والاختراق لاطاراته الاجتماعية والقيمية في الثقافه والتقنية ونظم التعليم والتدريب تعرضت في الوقت نفسه قيمه الدينية ومثله العليا للتداعى وتهدمت معها أصول الانتماء القومي والهوية الحضارية المميزه. وتولت تشكيل الانسان العربي قوى أخرى تجعل منه مجرد قوة عمل وآلة استهلاك دون هوية ولاملامح ولحق العرب بعرب الأمس والأمم البائدة !

## ٤- التوصيات

من المؤسف أن دراسات مستقبلية كثيرة صدرت في العقدين الأخيرين تستشرف المستقبل ويجمع كلها على أن خريطة العالم الثالث (والوطن العربي معه) وقواه لن تتغير لفترة طويلة معتمدين على الوتيرة التى تسير عليها المشاريع التنموية ،وعلى عدم إمكان قيام تنسيق وتكامل عربي إلا بشكل جزئي، ومن خلال أطراف ثالثة تمد المنطقة بالتقنية والرساميل. مع استثناء الدول النفطية التى يظل لها تصدير النفط حتى ينتهي وتنضب آباره. وتغيير هذه الصورة السوداء منوط بعشرات الشروط منها :

١- وعى العرب للأخطار وبالجهود التى يبذلونها لتفادى الوقوع فىالمصيدة الغربية الساحقة وللاستفادة في الوقت نفسه منها. قبل أن تحكم كل الاحكام كماشتها الرهيبه. وضمن هذه الروح يمكن ذكر عشرات التوصيات على أن يجرى تنفيذها ولا تبقى حبرا على ورق ومن ذلك :

٢- عدم تجزئة الموارد والامكانات العربية، على الشكل القطرى والاقليمي المتبع الذى يؤدي الى الهدر المادي، فلا بد من التنسيق والتعاون العربي من خلال المظمات والمؤسسات عبر القطرية. وأهم مايجب هنا هو إلغاء القيود ايا كانت المترتبة على واقع التجزئة. لقد زرع الاستعمار هذا الواقع وأقبلنا نحن نعمقه، عن جهل، مدة نصف قرن أو تزيد مما أنشأ مصالح لبعض القطريين تناقض مصلحة الوطن العربي.

٣- ولنلاحظ أن الاستعمار القديم اذا كان يفضل التعامل مع الكيانات الصغيرة، فالاستعمار الجديد لا يزعجه التعامل مع الكيانات الكبيرة مادام يضع هو بنفسه قرارات هذه الكيانات واختياراتها. فمحاولة القرار المستقل شرط اساسى في التنمية الشاملة. ولا يستقل القرار الا اذا كانت الكتلة التى تحاوله اكبر وذات وزن في المعترك الدولي وذات امكان للانتاج.

٤- أن يجد قطاع الثقافة في اطار التنمية الشاملة المكان نفسه الذى تجده التنمية الاقتصادية والاجتماعية لانه حماية لهذه التنمية وضمان لنجاحها واستمرارها باعتبارها تتبع من كيان الأمة وليس فقط من مصالحها الاقتصادية.

٥- تنشيط الانتاج الثقافي بكل أشكاله الى الحد الاقصى بوضع البرامج المتعددة له ورصد الأموال اللازمة لتنفيذها. فلا ثقافة حية دون انتاج واسع متزايد.

٦- الاستفادة من ثورة المواصلات الى الحد الاقصى. والاقلال من نوافذ التدفق الاجنبى الى الحد الادنى. وجعل اللغة المحلية فيه أقرب اللهجات الى اللغة الفصيحة. وزيادة البرامج الثقافة فيه مع تنويعها المستمر.

٧- وضع البرامج المتنوعه لرفع وعى طبقات القاع الاجتماعي وثقافتها (بدور ريف، حضر مهمشون). فالتنمية لكى تكون شاملة يجب ان تأخذ بيد هذه الاكثرية المسحوقة أولا ثم بيد الاكثرية الصامته في المدن وعلى المستوى نفسه يجب العناية بالمعوقين والعجزة واستنفاد مالديهم من امكان ابداعى ومن قدرة على التمتع لانهم على أى حال جزء من الكتلة البشرية العربية. وأن يكون الهدف دوما الانتقال درجة فدرجة لايجاد الهياكل الارتكازية البشرية للتنمية ولضمان وصول الخدمات الثقافية لقطاعات الجماهيري كافة دون قيود ولا عناء مادى أو أدبى.

٨- الابداع الثقافي عملية مجتمعية مرهونة بتوفر الحريات الاساسية للجماهير الصامته واشباع حاجاتها المادية والروحية بما يوقظ فيها هويتها الحضارية الكامنة ويبعث على إغنائها وعلى الارتباط بها. والحرية ليست منه مهرأحد ولكنه حق طبيعى من حقوق الانسان.

٩- عدم الانعزال أو الانغلاق عن العناصر الانسانية في الثقافات الاخرى. ان الأخذ منها والعطاء معها يغنى الثقافة العربية شرط ان يكون التعامل بين الطرفين على أساس الندية. وعلى أساس الحفاظ على الهوية الحضارية وتعبئة عناصر التنمية من جهة أخرى والاسهام في زيادة التراث الانسانى.

١٠- تحديد الثوابت والمتغيرات في الهوية الحضارية. وبخاصة مايتعلق منها بالتراث .فاذا لم يكن كله مقدسا ولم يكن كله تراثا واحدا ولم يكن ينتمى لبقعة واحدة او زمن واحد. فالتمسك به كله ضرب من العبث ومن الاغتراب عن العصر.

١١- الحرص الشديد على فهم التقنيات الحديثه وتملكها وذلك بزيادة التخصيص فيها بكل الوسائل المتاحة وفي أى مكان في العالم. من هندسة وراثية وكومبيوتر ووسائل اتصال متطورة ومعلوماتية. وليس هذا بالتبعية. ولكنه العمل المضاد لها والذى يستطيع الوقوف في وجه أخطارها. لان متابعة السير على الوتيرة التى تعيشها عملية انتحار لا مبرر لها.

١٢- العمل على اشتراك الجماعات الموسرة في مجال التنمية الثقافية. فليس ينقص الوطن العربي المال ولكن ينقصه أن يعلم كيف يستغله الاستغلال الأمثل. ودور القطاعات الخاصة في كل دول العالم دور أساسى في هذا المجال ولكنه يضمر في الوطن العربي لعدم ادراك ابعاده.

١٣- التأكيد على اللغة العربية كمدخل اساسى للثقافه العربية المستقلة في نشرها وتطويرها والتدريس الجامعي بها، وابداع المصطلحات الجديدة بها. ودعم قضايا التعريب وخططه في المغرب لان اللغة جسر الربط بين التحرر الحضارى والتحرر اللغوى. لا سيما في ضوء ثورة المعلومات الرهيبة ومستحدثاتها التى تغزو مناحى الحياه كافة.

١٤- الايمان بأن مسؤولية التنمية الثقافية ليست مسؤولية النظم واجهزة الخدمات الثقافية والاعلامية خاصة وانما هي مسؤولية الاسرة والمدرسة والعمل وانماطه والفكر العلمي

ومضامنيه اي مسئولية المجتمع كله. ولا بد فيها من التعاون المتكامل، والا كانت التنمية عرجاء.

١٥- توقف النظم عن الاسترابة بالثقافه وبالمثقفين على اختلافهم . انها استرابة لا توجد الا في عقول الدكتاتورين وغويلز كان يقول : حين تذكر كلمة الثقافة أضع يدى على سدسى وهو فهم خاطىء للفكر الحر.

١٦- تحقيق أقصى درجة ممكنة في تجميع وتنظيم طاقات البحث العلمي والمعرفة المتاحة المحلية قبل الخارجية وتحديد الأوليات في المشكلات والمشاركة في اتخاذ القرار.

١٧- ضرورة التمييز بين العلم والمعارف الأساسية وهي حيادية وعالمية من ناحية وبين التقنيات من ناحية أخرى، فاذا أمكن الحديث عن عالمية العلوم الطبيعية فان للتقنية خصوصيتها التى تشتق أصولها وتبنى كاياناتها على الظروف التى تطورت وتراكمت في كنفها.وهذا التمييز هام في قطاع التعليم وقطاع البحث والتطوير.

١٨- مادامت المعركة معركة تحد حضارى بكل المقاييس فلا بد من خطة قومية شاملة لمضاعفة عدد العاملين في البحوث التكنولوجية ثلاث مرات الى الخمس قبل مطلع القرن الجديد. ويمكن ذلك عن طريق انشاء مدن للعلوم تبحث فيها التطبيقات لاستخراج الطاقة البيولوجية والهندسة الوراثية والطاقة النووية والبتروكيماويات وترشيد استخدام الطاقة ومصادر الغذاء والطاقة الشمسية وأدوات الاتصال.

١٩- العناية والتشجيع للصناعات الثقافية بوصفها شرطا اساسيا من شروط التنمية. والخلاص من هذه التبعية ليس صعبا. وانما يكون بتوجيه الانظار بقوة الى فوائدها والى ما تمثله من دفع الاخطار المدمرة.

٢٠- فى ضوء المعلوماتية تتعرض اللغة العربية لمخاطر التشوه والتهميش فيجب العمل على تطويع أدوات ووسائل وحاسبات المعلوماتية للغة العربية بالمشاركة فيها.

٢١- العناية برقابة مواضيع الاعلام لا عن طريق المنع فهو أسلوب عقيم. ولكن عن طريق الوعي والتوعية بالمخاطر التى يحملها الاعلام السائب. والتخطيط له ضمن اطار نقدى. علمي. ذى أهداف فكرية حرة.

٢٢- التعاون مع دول العالم الثالث لدفع خطر التهميش والتبعية بكل أشكالهما بمحاولة الانفصال قدر الامكان عن أحادية الوسائل السمعية والبصرية الامريكية وتخفيض التدفق الاعلامى المفتوح الى حده الأدنى.

٢٣- العمل على زيادة ميزانية التنمية الثقافية دون انقطاع والعمل على إنفاقها لا في ادارة التنمية (فذلك يجب ان يكون في الحد الأدنى) ولكن على العمليات الابداعيه وعلى المتمتعين بها وعلى وسائل ذلك خاصة.

٢٤- سهولة التدفق الثقافي أساس جوهرى في اندماج الأمة وترابطها بعضها مع بعض ولذلك يجب أن تعمل النظم في النواحى السياسة والقانونية والجمركية والمالية على هذا التسهيل بكل الوسائل المتاحة. واعتبار كل مايوقف هذا التدفق جرما قوميا.

٢٥- حق الثقافه جزء من حق المواطنة ولا يجوز اعتباره تكرما أو منحة من الدولة أو الاقتصار فيه على طبقة معينة أو على جماعة أثنية أو مذهبيه أو سياسية وديمقراطية التنمية يقوم في مقوماتها. كما ان المساواه في الفرص والتوزيع الاجتماعي العادل أساس قوتها .

٢٦- لما كانت الثقافة مفهوما ديناميكيا حركيا غير سكونى فلا يجوز التوقف في التنمية لها ويجب أن يخطط دوما للمشروع التالي اثناء تنفيذ المشروع الأسبق مع الرعاية دوما للهوية الحضارية للأمة وتراثها. لئلا تفقد الثقافه أثمن مافيها وهو ديالكتيكيتها المستمرة.

٢٧- العمل على كسر أحادية الثقافه أيا كانت القوى التى تفرضها وذلك يكون بابتكار البدائل العلمية والعملية لاضافه المزيد من الغنى الى التراث الانساني ويكون بالتعاون مع الحضارات الأخرى وخاصة في العالم الثالث والتألف والتعاون معها.

٢٨- مع الاحتفاظ للاقتصاد بقوته وأثره يجب ايجاد مناهج جديدة له تراجع مفاهيمه وتأخذ في الحسبان العوامل الاخرى (من ثقافية واجتماعية وسياسية) فيه. فاعتبار الناتج القومي فيه مؤشرا للنجاح اعتبار خاطىء وآحادى.

٢٩- قبول التعددية في الثقافه العربية يضمن إثراءها ويجسد البدائل فيها. ويظهر ذلك قطريا بقوميا بالديمقراطية وعالميا في السلام العالمى.

٣٠- السيطرة بالقوة على المنظومات الثقافيه دون القدرة على الرفض هو امبريالية جديدة. وعلى الدول العربية (والعالم الثالث) محاربتها بأشرس مما حاربت الاستعمار الذى سبقها. لان القضية قضية حياة أو موت.

٣١- التدين بأى دين يقبله الانسان عملية حرة. وممارسة شعائره في أى زمان ومكان شاء حق من حقوقه ولايجوز التعصب وبخاصة لدرجة الارهاب والقتل لان ذلك اعتداء على اثمن ما فى حقوق الانسان من القيم. وصراع الأديان مرفوض مبدأ وغاية والتعايش السلمى بينها هو الأساس والمبدأ.

٣٢- يجب أن يؤكد المسلمون من عرب وغيرهم على الأبعاد الاجتماعية للاسلام وعلى قيمة الخالدة في العدل الاجتماعي والمساواة والشورى في القرار والتكامل الاجتماعي والسلام

والحوار باللتى هى أحسن واحترام الانسان الذى كرمه الله واحترام الأديان الاخرى. ورفض المشاريع السياسية – الاقتصادية التى تنسيها اليه الدول الغربية وتحاول إلباسه إياها.

٣٣ – إثارة الوعي الجماهيري بأهمية المستقبل وأخطاره لان ركنا ثقافيا من أهم أركان الثقافه العربية ينهدم ان لم يكن المستقبل جزءا من البناء الفكري للانسان . ولان ثورات مابعد العصر الصناعي تفرض ذلك لأنها تملك المستقبل.

وبعد ،

فإن التحديات كبيرة ولكنها إنما تبدأ بتحدى الذات. مقولة سقراط العتيقة ماتزال ذات وظيفة الى اليوم "اعرف نفسك" وبقدر الوقوف لهذا التحدى، تحدى الأنا"، ترسم الأمة مصيرها في المستقبل.

*شاكر مصطفى*

## ثالثـــــا: موقع التنمية الثقافية من التنمية الإجتماعية

حامد عمار

أستاذ بكلية التربية – جامعة عين شمس

### القيم الثقافية من موارد التنمية المركبة

تنطلق التنمية الاجتماعية وسياساتها ومؤسساتها ومشروعاتها من التأكيد على أنها من بين محاور تنمية مركبة تتقاطع وتتفاعل فيها سباعية من المحاور/الموارد ، والتى تتمثل عند التحليل فى التنظيم السياسى ، والممارسة الديمقراطية ، والكفاءة الاقتصادية ، وانتاجية العمل ، والتماسك الاجتماعى ، وحقوق الانسان ، والقيم الثقافية . ويتم التفاعل فى داخل كل محور من هذه المحاور ، وفيما بينها ، على بعدى الزمان والمكان . وهذا يعنى تأثراً بالماضى الحى فى الحاضر ، وتصوراً للمستقبل فى آفاقه القريبة والمتوسطة والبعيدة ، كما يعنى تفاعلاً مع الحيز الجغرافى وتضاريسه وموارده المتاحة داخليا ، وعلاقاته خارجيا مع الأقطار القريبة والبعيدة .

ونؤكد بداية أن اشكالية التنمية تكمن فى أن تلك المحاور ومكوناتها هى حزمة مترابطة فى علاقاتها السببية والشرطية والارتدادية فى تأثيراتها المتبادلة .

ومسيرة التنمية المطردة لا يمكن أن تتجاهل مقومات التكامل بين محاور/موارد تلك السباعية ، واعتبارها جميعا – مهما تعددت المقاربات والأوزان – ضرورة لحركة التنمية التى تنشد التنمية الاجتماعية والبشرية . ومن هذا المنظور لا يمكن استبعاد أى من محاور السباعية ، أو التهوين من قيمته على الأفق الزمنى ، ومهما كانت المحددات السياسية أو المالية ، فتلك الضرورات لا تبيح المحظورات بتجاهل أى من مركب التنمية ، إذا ماكان اطرادها وتجددها غاية منشودة لإشباع الحاجات الإنسانية للبشر من خلال بناء القوة الذاتية للمجتمع .

### تشوه التنمية فى اختزالها الاقتصادى

ولقد غلبت التوجهات الاقتصادية وعناصرها المرتبطة بمعدلات الناتج القومى الاجمالى وقضايا الاستثمار والتجارة والقروض وغيرها على مفاهيم التنمية وخططها وممارساتها فى أقطار الوطن العربى ، وإن كان ثمة تكييفات بدرجات متباينة من المحدودية فى الالتفات والتجسيد فى الفعل إلى محاور السباعية فى التنمية المركبة . وقد اتخذ هذا التوجه الاقتصادى

الآحادى شعارات لمشروعيته تلخصها أن لا صوت يعلو فوق صوت الخبز . بيد أن هذا التوجه الاقتصادى لم يحل دون ترديد شعارات رسمية أخرى فى مقدمة خطط التنمية كالقول بأن الانسان العربى هو هدف التنمية ، وهو وسيلتها وصانعها فى الوقت ذاته ، بيد أن هذا الشعار لم يتجسد فى إطار الخطط وسياساتها وبرامجها تجسيداً ملحوظا ، ولم يتجاوز الشعار اللفظى فى حالات كثيرة .

ولقد ضاعفت سياسات التكييف الهيكلى والمسماه ترويجاً لها باسم سياسات التحرير الاقتصادى من الانشغال بالمحور الاقتصادى وعجز الموازنة وأقساط الديون وخصخصة النشاط الاقتصادى . وقد ترتب على ذلك اختلالات اجتماعية ، لعل تفاقم البطالة من أبرز مظاهرها . وافتقدت مسيرة التحرير الاقتصادى فى كثير من الحالات المشاركة الديمقراطية فى تحقيق أهدافها ، كما أغفلت تداعياتها الاجتماعية والبشرية على مختلف شرائح المجتمع وفئاته . ويظل الواقع المتحقق بعيداً عن الخطاب الرسمى ووثائقة التى تردد مفاهيم التنمية البشرية وتحسين أحوال المعيشة وبخاصة للطبقات المحرومة ، وتطوير نوعية الحياة ، وصيانة كرامة الانسان .

وقد ترددت مفاهيم التكامل بين محاور التنمية والالتفات الى الأبعاد الإجتماعية والثقافية فى كثير من وثائق جامعة الدول العربية نذكر منها ميثاق العمل العربى ، واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك (١٩٨٠) وميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية (١٩٦٨) واستراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة (١٩٨٥) والإعلان العربى حول سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية (١٩٨٥) والخطة الشاملة للثقافة العربية (١٩٨٦) . هذا فضلاً عن مواثيق واستراتيجيات قطاعية أو نوعية ، منها استراتيجية تطوير التعليم فى الدول العربية (١٩٧٥) واستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية (١٩٨٥) ، هذا إلى جانب كثير من الاستراتيجيات المتصلة بالطفولة والشباب والمرأة والفئات الخاصة من المعاقين . وقد طرحت هذه الوثائق كثيراً من قضايا التنمية الاجتماعية ومشكلاتها وأساليب مواجهتها ، وقدمت كثيراً من التوجهات العامة والمؤشرات القطاعية النافعة فى مجالات التنمية الاجتماعية . بيد أنه قد غلب على مقارباتها أحادية التناول وقطاعية المعالجة وخطية الاصلاح . هذا فضلاً عن إغفالها للبعد الثقافى الظاهر والمستتر فى مكونات التنمية الاجتماعية وديناميتها وحركتها . كذلك لم تعن كثير من تلك الوثائق بآليات التنفيذ على المستويين القطرى والعربى ، مما جعل متابعة الانجاز والتنفيذ متروكة للظروف والضغوط على كل من المستويين .

إن الاقتصار فى مفهوم التنمية على محور النمو الاقتصادى وامكانات «رشحه» وتسرب آثاره إلى الأبعاد الاجتماعية قد افتقد مصداقيته فى ضوء خبرات الدول النامية – بل أنه قد أدى إلى توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء فى كثير من الحالات .

كذلك الشأن فى اقتصار مفهوم التنمية الاجتماعية على ما اصطلح على تسميته بقطاعات الخدمات الاجتماعية المتمثلة فى التعليم والعمل والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان والتعاونيات والرياضة ، وذلك تمييزاً لها عن القطاعات الاقتصادية ، مما يوحى بأنها هى الكفيلة بتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية وما تتطلبه من مشروعات ومؤسسات خدمية . وقد تضاف خدمات الثقافة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية ، وغالباً ما تحتل فى قائمتها مكاناً متأخراً ضمن أوزان تلك القطاعات . ومع الإدراك لأهمية الخصوصية فى كل من القطاعات الاقتصادية وفى كل من القطاعات الاجتماعية ، إلا أن للإقتصادية آثار اجتماعية ومستلزمات اجتماعية ، وللإجتماعية آثار اقتصادية ومستلزمات اقتصادية ، كما أن لكل من النوعين آثاراً وأبعاداً سياسية ، ويتخلل هذه القطاعات كافة البعد الثقافى فى تأثيره وتداخله معها جميعا كما سيتضح فيما بعد . والخلاصة أن عملية التنمية المطردة إنما تتحدد بما يتحقق من توازن وتفاوض وتفاعل بين مختلف محاورها السباعية بما يحقق أمثل النماذج كفاءة فى مرحلة معينة . وتغدو عقلانية التخطيط مرتبطة بأفضل توزيع على مختلف المحاور من أجل أفضل تنمية لتلك المحاور والتى تتمثل عصارة عوائدها فى تحقيق تنمية اجتماعية بشرية مطردة .

***موقع القيم الثقافية فى التنمية المركبة :***

يمكن تشبيه القيم الثقافية من قبيل إبراز دورها فى التنمية الشاملة وفى علاقتها الأكثر التصاقاً بالتنمية الاجتماعية البشرية بأنها الطاقة المحركة (أو المعطلة أو المشوهة) لمحاور التنمية الآخرى . كما أنه يمكن تشبيهها بعلامات المرور التى أرتضاها المجتمع لتنظيم مسيرته فى فترة زمنية ، من حيث الدافع والمانع ، أو الحق والواجب ، أو المفروض والمستنكر ، أو الممكن والمستحيل ، وفى لغة الفقه الاسلامى الحلال والحرام وما بينهما من مستحب ومندوب وجائز ومكروه . وتتغلغل هذه الطاقة بدافعيتها كما تتفاعل تلك الأضواء بأنوارها مع مجمل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ومستويات الانتاجية وقواعد المشاركة وترتيب العلاقات المجتمعية وما يحدد قواعد الاقتران بين الحق والواجب في صيغ المواطنة وتجلياتها . وهى كذلك مؤثرة فى صور التفاعل مع قيم الحضارات الأخرى قبولاً ، وتكيفاً ، وتمثلاً ، وتناقضاً ، ورفضاً .

والواقع أن ما يسمى بالتقليد أو النقل لأنماط التنمية ومؤسساتها من الخارج وحتى الاستخدام لمنتجاتها التكنولوجية ، لا يتم بصورة ميكانيكية ، بل إنه متأثر فى الاستجابة له بالقيم الثقافية السائدة والمهيمنة فى الحضارات المستقبلة . ويترتب على ذلك توظيف يتباين قليلاً أوكثيراً عن توظيفات المنقول من حضارات المنشأ .

ورصيد القيم الثقافية بمؤشراته وحوافزه وروادعه يتكون بطريقة تراكمية تؤلف منظومة من المعارف والخبرات والدرايات والتجارب والمعتقدات والمشاعر والتفضيلات من خلال تعامل المجتمع وفئاته وأفراده مع عالم المادة والطبيعة وعالم البشر فى الداخل والخارج ، وعالم الكون والخالق . ومن ثم فإن هذا الرصيد للقيم الثقافية إنما هو من صنع الانسان ، وهو أداته فى التواصل المادى والاجتماعى والأخلاقى والوجدانى والرمزى . وبقدر ما يتحقق من قبول وتراض ووفاق فى مكوناتها هذا الرصيد ، أو من تناقض وتموج فى تلك المكونات يتحدد مستوى التآلف والانسجام والتشارك والطموح والحركة فى تدبير الحاضر وصياغة المستقبل ، وبعبارة أخرى يتولد من هذا الرصيد الثقافى الوعى الجماعى وإرادة العمل المشترك ، ومن ثم يصبح الرصيد الثقافى بمنظومة قيمه المختلفة مورداً من موارد التنمية تتقاطع خيوطه مع شبكة الموارد والمحاور الأخرى فى تكامل الوسائل والأهداف .

**مكونات الرصيد الثقافى :**

وفى منظومة القيم الثقافية وموشراتها عناصر تمثل ثوابت وأخرى تعتبر من المتغيرات النسبية ، وتظل الثوابت راسخة عامة وإن تنوعت ظلالها دون تغير فى معانيها أو الالتزام بمؤشراتها – وتبقى قيم أخرى معرضة للتغير فى ظلالها وفى معاينها وفى تجلياتها الاجتماعية والسلوكية . ومن خلال الوعى بتلك الثوابت وعلاقة المتغيرات بها يتبلور ما يعرف بالهوية الثقافية والتى يحرص المجتمع على صيانتها وتعزيزها . بيد أن هذا الرصيد الثقافى بمنظومة قيمه ليس كينونة ثابته وإنما هو فى حالة صيرورة تتنوع فيها التفسيرات والترجمات والتجسيدات والعلاقات فى إطار ما يحقق للمجتمع توازنا ديناميكيا مع ما يتوافر من عوامل جديدة أو طارئة فى أوضاعه الداخلية أو من متغيرات وعوامل ضاغطة من الخارج .

وصيرورة القيم الثقافية فى تواصلها وتنوعها وإحيائها وتجددها إنما تعنى تأثيرها وتأثرها بمحاور المجتمع وموارده الأخرى فى مدها وجزرها ، كما أن الرصيد الثقافى المتراكم قابل للإضافة والحذف وإعادة التركيب فى منظومتة . وبعبارة أخرى تمثل القيم الثقافية فى تشابكاتها مع محاور التنمية الاخرى مجال انتاج يتطور ويتجدد ، كما تمثل من زاوية أخرى

مجال انتفاع يتزود به الفرد أو يستهلكه فى تنشئته الاجتماعية وتكييف مسيرته وتيسير تواصله مع ظروف مجتمعه ومؤسساته . والخلاصة أننا حين نربط انتاجية القيم الثقافية بمحاور التنمية والتماسك الاجتماعى ، فإننا نؤكد جانب إنتاج الثقافة وتوليدها من جانب ، كما نؤكد مجالات وفرص استهلاكها والانتفاع بثمراتها من الجانب الآخر .

***التنوع فى الثقافة المشتركة وآلية الحوار***

ومن ثم كان الاهتمام بالرصيد الثقافى وتطويره وتجديده محوراً هاما من محاور التنمية الشاملة وأداة من أدوات تواصلها . ويقتضى الأمر الحفاظ على الثوابت الثقافية فى معارفها واتجاهاتها وتوظيفاتها الاجتماعية باعتبارها الممثلة لجوهر الهوية والذاتية والتميز ، وهذا ما يعنيه مفهوم الأصالة الثقافية . ومع هذا فإن كثيرامن القيم الثقافية فى حاجة إلى أن يجلو عنها الصدأ ، وأن تتطور وتتجدد حتى لا تصبح تبريراً وسنداً للجمود وانعدام الحيوية والاستسلام لمعطيات التخلف . وحركة التطوير للرصيد الثقافى هى التى يتضمنها مفهوم المعاصرة . ومن الضرورى لحركة التنمية أن يتفاعل الجانبان حتى تصبح الهوية العربية أصيلة معاصرة ، أو معاصرة أصيلة ، أو على حد تعبيراً أحد علماء الاجتماع هويه أصيلة فاعلة فى صناعة المصير .

وفى معالجة قضايا التنمية بعامة والتنمية الاجتماعية بخاصة يتوجب الالتفات الى التمايزات فى الرصيد الثقافى انتاجاً وانتفاعاً . هناك الثقافة العامة المشتركة بمعارفها وقيمها والتى تمثل القدر الأكبر من الرصيد الذى تمتلكه مختلف الفئات والأفراد والمؤسسات . وهناك الثقافات الفرعية التى تمثل أنماطاً لها سماتها الخاصة على قاعدة الثقافة المشتركة كالثقافة الفرعية لأهل الريف أو البادية أو بيئات السواحل أو غيرها من البيئات المحلية . وكذلك الشأن حين نتحدث عن الثقافة العربية الاسلامية ، وما تتمايز به الدول العربية من خصائص فى ثقافاتها القطرية فى إطار الثقافة العامة .

ويعزى تنوع الثقافات الفرعية – انتاجاً وانتفاعاً – إلى محددات اقتصادية واجتماعية وتاريخية ، وقبلية أحيانا . وينبغى الالتفات كذلك إلى التمييز بين الثقافة العالمة (بكسر اللام) والثقافة الشعبية ، وقد يتقاطع هذا التصنيف بدرجات متفاوتة مع التمييز بين الثقافة العامة والثقافات الفرعية .

والمهم فى جميع الحالات أن تسعى التنمية الثقافية فى إطار التنمية الشاملة إلى توسيع قاعدة الثقافة المشتركة ، وإلى تخفيف ما قد يوجد من تعارض أو تنافر بينها وبين الثقافات

الفرعية ، أو حتى بين فئات المثقفين أنفسهم ممن يمثلون الثقافة العالمة . ومن المهم إدراك أن الوفاق هو جوهر التنمية الثقافية كطاقة مولدة للتجانس والاندماج والتماسك الاجتماعى ، ودافعة للفعل المشترك فى إطار الاستقرار والتواصل . وبعبارة أدق ينبغى أن ننمى فى وشائج الثقافة العربية احترام التعدد والتنوع فى الرؤى وممارسة ذلك التباين والتنوع فى إطار من السعى نحو الاتفاق والتحرك من خلاله . ومن ثم يصبح الاختلاف فى الرأى لا يفسد للود أو للمواطنة قضية . والسبيل الى حسم الخلاف واختلاف وجهات النظر إنما يكمن فى أليات الحوار ، والتى تمثل خيطاً من أهم خيوط النسيج فى القيم الثقافية المعاصرة . ولا بديل عن الحوار إلا استخدام العنف سواء تجلى ذلك فى الحروب بين الحضارات أو بين الدول أو فى مختلف أشكال الحروب والصراعات الأهلية . وقد يتخذ إنكار حرية التعدد والحوار ممارسات أفراد أو جماعات لصور متنوعة من العنف والإرهاب والتخريب والقتل والاغتيال .

ويرتبط بذلك قيمة الحرية كقيمة ثقافية جوهرية ضمن منظومة البعد الثقافى فى التنمية الاجتماعية ، حيث أن التعدد نتيجة لاختلاف المصالح ظاهرة اجتماعية ، ومادام التماسك أو التآلف الاجتماعى ضرورة اجتماعية ، فليس ثمة مخرج إزاء هاتين الحقيقتين إلا التأكيد على حرية الإختلاف ، وعلى حرية كل فريق فى التعبير عن رأيه ومحاولة الاقناع به . ولابد لهذه الحرية من قانون وضوابط تحكمها وتحميها ، حيث تتيح ساحة للتعبير المنظم عن مواطن الاختلاف والاجتهاد ، وأن يكون الفيصل فيما تنتهى اليه من وفاق هو المنهج الديمقراطى المتمثل فى رأى الأغلبية حين يدور الحوار حول مواطن تنظيم المجتمع وشئون السياسة . ويكون الفيصل فى المسائل الفكرية والفنية والعلمية وتشخيص الواقع وتقييم الأداء هو العقل والأسلوب العلمى . والتمييز هنا ضرورى للتفرقة بين ما يحسمه منهج الأغلبية الديمقراطى وما يحسمه المنهج العقلانى والبحث العلمى .

**ضرورة الاهتمام بدور القيم الثقافية فى التنمية العربية ،**

لقد أقتضى توضيح التنمية المركبة فى محاورها السبعة أن نشير بقدر من التفصيل الى محور القيم الثقافية وأهم مكوناتها وذلك تأكيداً لتشابكها مع مختلف المحاور الأخرى ، وبخاصة مع قضايا التنمية الاجتماعية والتآلف الاجتماعى .

ويبدو أن عمليات التحديث فى بناء المجتمع العربى قد ركزت على الجوانب المادية الملموسة فى العمران ، لكنها لم تعط المحور الثقافى - وهو مجال معنوى لامادى - ما يستحقه من

التفات ، مما حدا بالبعض الى تسميته بالمحور الغائب ، أو فى أحسن الحالات يصبح الاعتراف به لفظا ويمسى تجاهله فعلاً ، أو أن تقتصر حدوده على عدد من المؤسسات والفعاليات التى تنتمى الى وزارة الثقافية . بيد أن هذه المنظومة الثقافية متغلغلة فى كافة المحاور الأخرى وفى نظمها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية والتعليمية ، فضلاً عن تأثيرها فى حياة الفرد والأسرة وفى مختلف المواقع والظروف .

والخلاصة تتبلور فى ضرورة الاهتمام فى قضايا التنمية العربية بالمنظومة الثقافية وضمان أكبر قدر من الاتساق بين قيم الأفراد والجماعات والمؤسسات فى الرصيد والانتاج الثقافى ، واكبر قدر من عدالة التوزيع والتشارك فى الانتفاع بعوائدها على اعتبار أن ذلك المحور من الموارد الهامة فى إحداث التواصل والتوازن الاجتماعى . وهذا يفترض الرصد والمعالجة للتموجات الجارية فى حركة التوازن نتيجة لتباين المصالح . ومثل تلك الاختلالات لا يمكن تصحيحها إلا من خلال الحوار والعقلانية فى إدارة الصراع أو التناقض .

وبالقدر الذى يمكن احتواء التناقض أو جعله محدودا فى حجمه ونوعه ، يظل التوازن قائماً، وتظل القيم الثقافية محققة لوظائفها الاجتماعية فى دافعية المجتمع وانتماء الفرد . وبالقدر الذى تهتز معادلة التوازن وينتفى الحوار تبدأ فى الظهور بذور الأزمات الاجتماعية والنعرات الطائفية والعصبيات القبلية ، وتختنق بذلك مسارات التنمية ويتوقف اطراد مسيرتها .

**القيم الثقافية فى الحضارة العربية الاسلامية**

دين الاسلام هو المصدر الرئيسى لمنظومة القيم الثقافية التى اهتدت بها الحضارة العربية الاسلامية ، وفى قلبها كرامة الانسان – كل انسان – قيمة عليا كما جاء فى قوله تعالى (ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر) ، وأن لله قد خلق الإنسان فى أحسن صورة ، وفى أحسن صورة شكله وركبه ، وأنه تعالى بعد ذلك قد جعله خليفة فى أرضه ليعمرها بسعيه وعمله . وأكد الاسلام احترامه للأديان السماوية الأخرى واعتبر الايمان بها جزءاً لايتجزأ من كمال عقيدة المسلم . وأوضحت أحاديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ضرورة أن تكون علاقة المؤمن بالمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، وأن قوام الحياة الاجتماعية هو التواد والتكافل والترابط بحيث إذا اشتكى عضو من المجتمع تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . ومن ثم يغدو مبدأ التكافل من بين أهم المبادئ التى أرساها الاسلام لكى تكون قاعدة للاستقرار والتماسك الاجتماعى .

وسنن الرسول الكريم وسير الخلفاء الراشدين تزخر بالقيم الثقافية التى تعتز بها الحضارة الاسلامية . ومنها ما يرتبط بالمساواه المطلقة دون تمييز بين البشر ، كما يشير الى ذلك حديث الرسول (لافضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى) ، والعمل النافع للمجتمع ركن من اركان التقوى ، ولا تمييز بين الرجل والمرأة كما أكدت آيات القرآن الكريم ، وحديث الرسول (النساء شقائق الرجال) . ومن بين تلك القيم أيضا المسئولية الاجتماعية فى قوله (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) وامتدت قيم الاسلام الى العدالة الاجتماعية وتوفير الحاجات الضرورية للفقراء ، ففى حديث الرسول (ما آمن بالله ورسوله من بات شبعان وجاره طاو وهو يعلم) . ومن مقولات الخليفة على بن أبى طالب (إن الله وضع فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء ، فما جاع فقير إلا بما متع به غنى) ومن أقواله المأثورة أيضا (الفقر فى الوطن غربة) مصوراً بذلك ما يمكن أن يؤدى اليه الفقر من حرمان واغتراب عن الأرض والناس .

وفى العلاقات بين الدول جاءت قيمة السلام من بين القيم العليا فى الاسلام حتى جعل السلام تحية المسلمين . ولم يفرض الإعداد للحرب إلا فى حالة اعتداء الغير على ديار المسلمين دفاعاً عن النفس ، واكد القرآن الكريم ذلك فى قوله تعالى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ، وتوكل على الله) وفى قوله تعالى فى شأن الجماعات الأخرى (فإن اعتز لوكم فلم يقاتلوكم وألقوا اليكم السلّم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً) . وبذلك يصبح السلام قاعدة أساسية من قواعد التعامل الدولى .

وفى مجال الاختلاف والتعدد فى الرأى أو المصلحة أرسى الاسلام قاعدة الحوار السلمى كما جاء فى قوله تعالى (وجادلهم بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم) ، وأمر بأن تكون الدعوة إلى أى فكر أو عمل بالاقناع والاقتناع فى قوله تعالى (وادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) .

كذلك أقر مبدأ الشورى والمشاركة فى اتخاذ القرار وصولاً الى الوفاق العام فى قوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) كما جعله مبدأ ملزماً للحاكم (وشاورهم فى الأمر) .

والخلاصة من كل الشواهد السابقة أن الاسلام - دينا - قد أرسى قواعد للبنيان الاجتماعى وموقع الانسان منه ، وما ينبغى أن يحكم ذلك البنيان من التكافل والمساواة بين البشر عامة ، وبين الرجال والنساء ، ومن علاقة الحاكم بالمحكوم ، ومن اتباع منهج الشورى وأصول الحسم فى فقه الاختلاف ، واحترام عقائد الآخرين ، وقدسية العمل والسعى ابتغاء حسنة الدنيا الى جانب حسنة الآخرة ، وغير ذلك من الأصول التى يقوم عليها بناء المجتمع الذى يوفر الخير ويحقق العدل .

ولقد كان الحرص على إقرار العدل بين الناس من أكثر ما حرصت عليه هدايات القرآن الكريم والسنة الصحيحة قولاً وفعلاً فى حياة الرسول . والتزم بها أقطاب الفقهاء من علماء المذاهب الاسلامية المختلفة ، وقد صاغ الفقية ابن تيمية هذا الحرص فى مقولته الشهيرة بأنه إذا كان ثمة خيار فإنه يفضل أن يلى أمر المسلمين حاكم كافر عادل عن أن يليه حاكم مسلم ظالم .

**قيمنا الثقافية بين السماحة والتطور والجمود**

وبذلك ارسى الخطاب الالهى فى القرآن الكريم وسنة رسوله توجيهات انسانية تهتدى بها المجتمعات العربية والاسلامية ، بل والناس كافة في تنظيم حياتها وعلاقتها وحركتها . وقد اهتدى الواقع فى حياة الحضارة العربية الاسلامية فعلاً بذلك الخطاب فى فترات من مسيرتها التاريخية ، كما ابتعدت عنه فى حقب أخرى . ولم تجد غضاضة فى فتراتها الزاهرة من التفاعل والاقتباس من ثقافات الأمم والشعوب البيزنطية والفارسية والهندية واليونانية . وشارك فى إنتاج الآداب والعلوم والفنون مسلمون وغير مسلمين فى إطار تلك الحضارة سواء فى المشرق أو فى الأندلس . بيد أنه فى فترات أخرى تغلبت عوامل السياسة والاستيلاء على الحكم ، وصراع القبائل والعصبيات والثقافات الفرعية فى داخل تلك الحضارة ، مما جعل المصالح الفئوية تطغى على المصالح العامة المرسلة . واتسمت تلك الفترات بالاضطراب والتخلخل الاجتماعى والتمايزات الطائفية والفئوية وحركات الانفصال السياسى عن سلطة الخلافة المركزية .

ومع فترات التخلخل الاجتماعى والتجزئة السياسية ساد الجمود الفكرى ، وقفل باب الاجتهاد فى الفقه الاسلامى ، وفى اتباع أصوله التى توجب الالتفات الى الواقع الاجتماعى ورصده وتحليله واتخاذ التشريع الذى يناسبه بما لا يخالف النصوص القطعية وبما تستهدفه مقاصد الشريعة من تحقيق المنافع ودرء المفاسد .

**الحاجة الملحة للاجتهاد الفقهى**

فى تاريخ الحضارة العربية الاسلامية شواهد متعددة للاجتهاد فى مجال الشريعة الاسلامية بدءاً من اجتهادات الخليفتين أبى بكر وعمر . وفى سياق الجمود الفكرى وقفل باب الاجتهاد اصطبغ التشريع الاسلامى بعادات بعض الجماعات التى حولت تقاليدها وعاداتها إلى شريعة ، بل حاول البعض تحويل تفضيلاتهم فى السلوك الشخصى الى قواعد فقهية ، وبالغوا فى قضية (سداً للذرائع) حتى لا ينفتح الأجتهاد مع متغيرات الواقع وما تفرضه احتياجات العصر تيسيراً لحياة المسلمين .

ونود أن نؤكد هنا ضرورة الاجتهاد فى الفقه الاسلامى ، خصوصياً وأن كثيراً من أحكام الشريعة موضوعة فى صيغة عامة أو مجملة ، وعلى الاجتهاد الفقهى أن يسعى الى تخصيص عموم النص ، وتفصيل تلك الأحكام فى ضوء ما تقتضيه المصالح والاحتياجات المجتمعية المتغيرة ، حيث ترافقت حرية التعبير والنقد والاجتهاد مع الفترات الخصبة من تاريخ الحضارة العربية الاسلامية . وفى سياق معالجة قضايا التنمية الاجتماعية نشير الى ما أصاب المرأة والأسرة من خلط بين صحيح الاسلام ومقاصد الشريعة من ناحية ، وبين بعض الأعراف والتقاليد الاجتماعية ، مما شوه أحيانا كرامة المرأة ، وقيد أدوارها ، وحدد من نمو طاقاتها ومجالات مشاركتها في مختلفة الأنشطة المجتمعية ، وبخاصة فى بعض الثقافات الفرعية في المحيط العربى والاسلامى . كذلك تعرضت تشريعات الأسرة الى هذا الخلط بين ما هو من أصول الحضارة العربية الاسلامية ، وما هو نتاج لموروثات اجتماعية من العادات والتقاليد التى سادت فى بيئات معينة . وكما يقرر أحد أعلام الفكر الاسلامى (إن نظرة الاسلام – بمصادره المعتمدة ونصوصه الصحيحة الثابتة – الى المرأة ومكانتها فى الأسرة ، ودورها فى المجتمع ، قد تراجعت فى بلدان كثيرة أمام أعراف بدوية أو عراف ريفية ، حولها أصحابها الى دين يقيسون عليه سلوك الاخرين وأفكارهم ...) . ومن ثم تبدو الضرورة الملحة الى اقتران كثير من قضايا التنمية الاجتماعية وشروط تواصلها مع حركة جادة ومقتحمة فى مجال الاجتهاد الفقهى .

**الحضارة العربية الاسلامية فى مواجهة تيارات التحديث**

لعل أول التقاء منظم في العصر الحديث بين الحضارة العربية الاسلامية والحضارة الغربية الأوروبية جاء فى القرن السادس عشر مع الدولة العثمانية وهى فى سبيلها الى التخلخل والضعف . وقد جاء الانفتاح العثمانى فى فترة احتاجت فيها الدولة الى الأخذ بأسباب القوة الأوروبية فى النظم العسكرية والادارية فى محاولة لايقاف ماأصابها من تدهور داخلى وتراجع فى جبهات القتال فى ممتلكاتها بشرقى اوروبا . ومن ثم كانت محاولات الاقتداء بنمط الحضارة الأوروبية من قبل الدولة العثمانية كأداة للحفاظ على وحدتها وتماسكها . لكن تلك المحاولات لم تجد كثيرا وتفككت دول بنى عثمان نتيجة لأحداث الحرب العالمية الأولى . ومع ما يمكن أن يقال عن أحوال الولايات العثمانية وما تعرضت له من مظالم السلطة المركزية وما أصاب الفكر والثقافة من جمود واجترار للقديم إلا أنها لم تعرف الاضطهاد لأصحاب الديانات الأخرى ، بل أنها أنشأت فى إطار السلطنة نظام «الملل» لكل أصحاب العقائد والديانات غير

الاسلامية ، وأتاحت لهم من خلال هذه «التعددية» مساحات واسعة للحرية الدينية وممارسة الشعائر الخاصة . وقد سعت اوروبا المنتصرة الى استغلال تلك «الملل» فيما بعد الى إثارة النعرات لديهم فى سياستها الاستعمارية التى استعانت بشعار «فرق تسد» لترسيخ أقدامها وادعائها بالمحافظة على حقوق الأقليات .

والخلاصة هى أن الحضارة العربية الاسلامية فى معظم حقبها التاريخية بدءا من انتشار الاسلام وحتى نهاية السلطة العثمانية لن تعرف التمييز على أساس الدين أو العرق ، رغم ما انضم تحت لوائها من متعدد الأجناس والديانات . وكانت ثقافة التسامح والتعايش أوضح ما يميزها حتى عن ثقافة الغرب قبل قيام الثورة الفرنسية ، ولم تعرف محاكم التفتيش ولا التمييز العنصرى على أساس اللون ، بل ولم يوجد فى مصطلحات لغتها مفهوم «الأقلية» . وقد اعترف بذلك كثير من المؤرخين المنصفين فى الغرب ومن أشهرهم المؤرخ البريطانى ارنولد توينبى .

وفى صَفحات الالتقاء بين الحضارة العربية الاسلامية والحضارة الأوروبية تأتى فترة الاستعمار الأوربى بحملاته وغزواته العسكرية منذ أوائل القرن التاسع عشر . ورغم ما فى هذه الفترة من مقاومة وحركات وطنية للقضاء على الاحتلال الاجنبى البريطانى أو الفرنسى أو الايطالى للولايات العثمانية العربية ، إلا أن هذا اللقاء كان مرحبا به فى نفس الوقت من خلال الاستفادة بمنجزات الحضارة الغازية استكمالاً لمصادر القوة التى يمكن بها تحرير الأوطان والحصول على الاستقلال . وقد وجد بطبيعة الحال فريق معارض للأخذ بأنماط الغرب وإن كانوا أقلية فى ذلك الوقت ، وجاء تأثيرهم ضعيفاً فيما اتخذته حركة النهضة العربية من اقتداء بتلك الأنماط فى مسيرة التقدم والتحديث ، والتخلص من الجمود الفكرى الذى ساد الحقبة الأخيرة من حياة الأقطار العربية فى ظل السلطنة العثمانية .

وإلى جانب الاقتداء بالغرب فى تنظيم مؤسسة الدولة وإقامة الجيش ومشروعات الانتاج والخدمات التعليمية والصحية ، تفاعلت الحضارة العربية الاسلامية مع الأفكار والثقافات الأوروبية فى مجال السياسة والاجتماع والعلوم وانطلاقاً من قاعدة الاسلام ذاته ظهرت كتابات كثير من علماء المسلمين داعية الى الأخذ بأساليب التقدم الغربى وما فيه من أفكار الحرية والديمقراطية ونشر التعليم للبنين والبنات والمناداة بالشورى ومقاومة الظلم والاستبداد . وانطلاقاً من إدراك عميق لمقاصد الاسلام الحقيقية تحقق من خلال هذا اللقاء فى القرن التاسع عشر عملية ضخمة من إخصاب الفكر العربى الاسلامى وتفاعله المثمر مع الثقافة الأوروبية المسيحية ، سعياً لتطوير المجتمعات العربية الاسلامية وتقدمها .

**الهيمنة الغربية والاحباطات الاجتماعية والثقافية**

بيد أن جهود التحديث باصطناع مقومات التقدم الأوربى ومحاولة اكتساب القوة الذاتية قد تعرضت لانحسارات وانكسارات واحباطات الى جانب ما ولدته من طاقات ايجابية نحو التقدم . وشهدت أمواج العقود الثلاثة الماضية من الجزر اكثر مما حفلت به من المد . وقد كان للغرب الاوربى دور كبير فى احباط مسيرة التحديث وثمرات الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية . وتحفل ذاكرة المجتمعات العربية بمشاهد غائرة من مآسى الهيمنة الأوربية وما نجم عنها من إطفاء لجذوة التطور القومى بمختلف أبعاده . وانتقلت صور التحديث إلى تغريب ثم إلى تبعية وإلى غزو ثقافى .

وقد أدى ذلك التطور إلى نوع من الإنشطار الثقافى متمثلاً فى فريقين يعتبر كل منهما رد فعل لأزمات الواقع ، حيث يرى فريق أننا لم نأخذ من أسباب التقدم الغربى بالقدر الكافى من المعاصره ، وأن التردد فى ذلك السبيل هو مصدر التخلف المادى والثقافى . ويرى الفريق الآخر أن تقليد الغرب هو علة التخلف وأنه لاخلاص إلا بالعودة إلى منهج السلف والتراث الأصيل ، وأصول الحضارة العربية الاسلامية . ومع وجود تباينات وظلال متنوعة فى داخل كل من الفريقين إلا أن الاستقطاب الثقافى بينهما أخذ يتزايد مع تفاقم الأزمات الاقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار البترول منذ أوائل الثمانينات ولاتساع الفجوة بين الأغنياء ومحدودى الدخل والفقراء ، ونتيجة لما شهدته المنطقة من حروب واضطرابات العقدين الماضين من أثار حَرْبَى الخليج الأولى والثانية فضلاً عما استنزفه الصراع العربى الاسرائيلى من موارد وطاقات ، وما تراكم على معظم دول المنطقة من ديون خارجية . وقد أدى ذلك وغيره من شروط التجارة الخارجية المفروضة على الدول النامية ، إلى تراجع فى معدلات التنمية ، وانحسار فى مستويات المعيشة فى المنطقة العربية .

وصاحب عوامل الإحباط فى مسيرة التنمية اضطراب فى القيم الثقافية وخلط بين القيم السياسية والدينية والفكرية ، وتبلورت تيارات تحاول أن تنشد الخلاص من المأزق الاقتصادى الاجتماعى خارج نطاق الشرعية ومن خلال مختلف أساليب العنف ، تدعمها ثقافة آحادية الفكر ، قطعية الحكم ، دينية التبرير . ومن ثم ظهرت فى بعض المجتمعات العربية جماعات تنبذ الحوار ، وتسعى لفرض تصوراتها السياسية والاجتماعية والثقافية بالقوة على الغير . وارتبط بهذا التخلخل الثقافى والسياسى تخلخل فى تواصل الأجيال ، أفرزته وغذته البطالة وفقدان أمل الشباب فى إيجاد فرص للعمل ، وللوفاء بحاجاتهم المادية وطموحاتهم فى تكوين أسرة والمشاركة الفعالة فى الحياة الاجتماعية .

وكما هو معروف فإن الأمل فى المستقبل وفى رؤية ما يتحقق منه مع الزمن عامل هام من عوامل التماسك الاجتماعى بين مختلف الفئات ومختلف الأجيال . وقد أدت البطالة وطريق العمل المسدود ببعض الشباب الى التطرف والارتباط بجماعات الإرهاب ، كما أدى بفريق آخر الى الاغتراب وعدم المبالاة ، وأخذ يملأ فراغه بالمخدرات ، أو بنقل بعض مظاهر الشباب الصاخبة وصور الاستهلاك والانحراف التى اصطنعتها بعض فئات الشباب فى المجتمعات الصناعية فى الغرب .

ومنذ عقد الثمانينات وانكماش الاقتصاد العالمى والعربى ، والانحسار التدريجى لدور الدولة الرئيسى فى تطبيق سياسة الرفاة الاجتماعى ، وتزايد دور القطاع الخاص ، والتباين فى ما يتوفر للأغنياء من خدمات تعليمية وصحية بالمقارنة مع ما توفره الدولة ، ومع عدم القدرة على تحسب ما يأتى به الغد ، تضاءل مفهوم المسئولية الاجتماعية ، وتزايد فى مقابلها منهج المسئولية الفردية والخلاص الذاتى . وقد أدى هذا المنهج الى بروز المصالح الفئوية والطائفية والقبلية والجغرافية ، واعتبار أن الأولوية فى المصالح هى ما يعنى الفئة المنتمية الى ثقافتها الفرعية مما قد يتعارض فى كثير من الأحوال مع الإطار القانونى للصالح العام ومتطلباته المجتمعيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . واستتبع ذلك كله وهن التآلف الثقافى فكراً وقيما واهدافا ، باعتباره مصدر الطاقة المولدة للاندماج الاجتماعى ودفع مسيرة التنمية الشاملة وتواصل مسيرتها .

***الثقافة العربية وتحديات القرن القادم بين الصراع والحوار***

تواجه الحضارة العربية الاسلامية وثقافتها منذ التسعينات تحديات تفاقم ضغطها وتلاحقت عواملها بوتيرة متزايدة تكاد أن تكون غير مسبوقة فى مواجهتها للحضارة الأوربية الغربية . ولعل أهم تلك التحديات :

(١) هيمنة النظام الدولى الجديد الذى أخذت تتشكل معالمة الاقتصادية والاجتماعية بصورة حادة فى النموذج الحضارى الرأسمالى باعتباره الصيغة التى سوف تشكل حركة العالم كله ، وذلك بعد انهيار النظام الاشتراكى مما حدا ببعض مفكرى ذلك النظام الجديد الى القول بأن صيغة نموذجة الحضارى هى نهاية التاريخ ، بمعنى أنها تمثل اكتمال النضج الحضارى الإنسانى المرتبط بحضارة دول الشمال .

وعلى دول الجنوب أن تتخذ من التكييف الهيكلى والاصلاحات الاقتصادية ما يتلاءم مع توجهات ذلك النظام الجديد ، وقطبه الكبير المتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها من الدول الصناعية الكبرى .

(٢) ومن مجريات الأحداث فى سياق تشكل النظام العالمى الجديد ما انتجته الحضارات الصناعية فى السنوات الأخيرة من ثورات علمية وتكنولوجية تحمل امكانات التحول والتغير الى مستويات حياتية أفضل ، كما تنذر باحتمالات الصراع الثقافى والمواجهات الحضارية . ومن هواجس دول الجنوب امكانية توظيف الثورة العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية فى مجال الصراع مع حضاراتها وقيمها الذاتية . وفى هذا الصدد روج فريق من كتاب الغرب وبعض قياداته السياسية دعاوى مؤداها أن الاسلام كدين وثقافة ينذر بأن يكون أداة لاستقطاب جديد بعد زوال الاستقطاب الذى عانى منه العالم فى ظل الحرب الباردة . ولعل مصدر هذا التوجه نحو الصراع مع الحضارة العربية الاسلامية ناجم عن بعض صور التطرف والإرهاب التى يرتكبها بعض من ينتسبون الى الاسلام ويشوهون صورته ويزيفون جوهر تعاليمة فى التسامح والتعايش والتفاعل المثمر مع الحضارات الأخرى منذ ظهور الدعوة الاسلامية ، كما سبقت الإشارة الى ذلك .

(٣) وقد ازدادت فى هذا السياق من عدم الثقة مع الهيمنة الثقافية الغربية مخاطر الغزو الثقافى وتحوله الى صراع ثقافى فى محاولة لفرض ثقافة كونية مرتبطة بنموذج الحضارة الغربية . وقد زاد من تلك المخاوف الثورة الإعلامية المتمثلة فى شبكة اعلامية ذات سيطرة مركزية فى عالم الشمال ، وما تملكه من آليات الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال الفضائية المختلفة . كذلك تتوجس المنطقة العربية من تهديد لتماسكها الحضارى والثقافى من استغلال لجماعات الثقافات الفرعية فى المنطقة ، والتركيز على اوضاعها وخصوصياتها باعتبارها أقليات تتطلب الحماية من حضارات أجنبية دون الالتفات إلى أن أوضاعها إنما هى أوضاع عامة فى معظمها تنسحب على غالبية الشعوب العربية . ولاشك أن الدراسة والتحليل لمواطن الصراع الثقافى ، ومحاولة كل من الغرب والعرب تقييم عناصر الاتفاق والوفاق ومواطن التوتر والخلاف سوف يفسح مجالاً مثمراً لحوار الحضارات ، ولتقييم البرامج الإعلامية والثقافية والكتب المدرسية لدى كل منهما ومدى موضوعيتها فى معالجة ثقافة كل من الطرفين . ولعله من المفيد أن تعقد ندوات علمية لمناقشة الدراسات والمسوح التى تتم فى هذا المجال .

(٤) ومن تحديات الحاضرة والمستقبل وبخاصة مع هيمنة آليات السوق وقيام نظام التجارة الحرة وإزالة الحواجز الجمركية ونظم الأنصبة (الكوتا) تراجع دور الدولة ومسئولياتها الاجتماعية وبخاصة فى مجال الخدمات مما قد يكون له تأثيرات سلبية على تنمية الموارد البشرية ، ومن ثم ضرورة الالتفات الى هذه المجالات وإلى وفرص الوفاء بالحاجات الأساسية للفقراء ولذوى الدخل المحدود ، وتمكينهم من المشاركة فى إنتاج الثقافة العامة المشتركة وتنوعاتها الفرعية والإنتفاع الخلاق بكل منها .

(٥) وفى ضوء مخاطر الهيمنة الثقافية الغربية وآلياتها وبرامجها تغدو الضرورة ملحة على أجهزة الثقافة العربية وقنواتها المختلفة الاهتمام ببرامج الحفاظ على الهوية الثقافية للحضارة العربية الاسلامية ، وابراز قواعدها الأصيلة وقيمها الروحية والاجتماعية ، والعمل على تجديدها لكى تتفاعل بثقة وايجابية مع قيم الثقافات الأخرى ، دعماً لمقومات التماسك الاجتماعى ، وحماية مما قد تنذر به تلك التحديات من عوامل الفرقة بين فئات الوطن الواحد ، أو بين أقطار الأمة العربية والشعوب الاسلامية .

(٦) ونؤكد أن الحفاظ على الهوية والذاتية فى مواجهة الغرب يعنى الى جانب رفض التبعية والتقليد الأعمى أن تجديد تلك الهوية واستمرار قوتها الذاتية - فكرا وفعلا - يقتضى الاقتباس الواعى والأخذ الناقد من تراث الغرب الانسانى واستيعاب منجزاته ومناهجه ، وأن نؤصل ذلك كله وأن نعمل على تقييم فاعليته فى سياقنا الثقافى والحضارى ، وذلكم هو ما سعت اليه جهود النهضة الحديثة فى الوطن العربى منذ أوائل القرن التاسع عشر .

(٧) ومن صور التحديات التى تموج بها تيارات العالم الجديد ما يتبلور فيه من تكتلات اقتصادية بتداعياتها الاجتماعية والثقافية ، وما يبرز فى الوقت ذاته من هويات جديدة اتخذت شكل الدول المستقلة كما حدث فى قوميات الاتحاد السوفيتى سابقا ، فضلاً عن الاضطرابات والحروب العرقية والطائفية والقبلية ، وكلها ينشد لنفسه كيانا ذاتيا وخصوصية فى الثقافة والمصالح . وفى هذه الساحة العالمية تتوازى نزعات التكتل والتجمع مع التجزئة والتفكيك . ولما كان الوطن العربى يشهد منذ منتصف السبعينات بعضاً من مخاطر التجزئة والتفكيك وما تنذر به ، فإن الأمر يستوجب بذل جهد مضاعف لتطوير مجالات التكامل العربى ومشروعات التنمية المشتركة والتى تمثل رصيداً ورافداً للتنمية والتماسك على الصعيد الوطنى ، كما أنها يمكن أن تكون درعاً

واقياً مما قد تتعرض له الكيانات الوطنية من نذر التفكك والتفكيك . ومن ثم كان من الضرورى دعم جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصه فى برامجها الاقليمية ، فضلا عن تشجيع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الطابع المشترك بين الدول العربية ، وبين المبادرات الخاصة والفردية . ومثل هذا التكتل العربى يغدو ضرورة ملحة للتعامل والتنافس مع التكتلات الاقتصادية العالمية وأسواقها الكبرى كما هو الشأن فى الاتحاد الأوربى ، ومنطقة التجارة الحرة وجماعة الباسفيك وغيرهما مما يتخلق من تكتلات فى عالم الغد .

(٨) كذلك تبرز قضية البيئة . بمختلف أبعادها من بين تحديات التنمية على النطاق العالمى ، نظرا لما لها من انعكاسات على مستوى الأقطار العربية سواء فى مجالات التنمية البشرية أو التنمية الاقتصادية والعمرانية . ومن ثم ترتبط التنمية الاجتماعية فى أقطار الوطن العربى بضرورة اتخاذ السياسات والتنظيمات والبرامج اللازمة للحيلولة دون إهدار الموارد الطبيعية وتضاؤل انتاجيتها فضلا عن حماية البيئة البشرية من مختلف مصادر التلوث .

(٩) وإذا كانت معظم المتغيرات العالمية وما تحتضنه من قيم ثقافية ومادية تنذر بالمخاطر ، إلا أن بعضها الآخر يمثل موارد واعدة فى الوقت ذاته بالنسبة لقضايا التنمية والتقدم الاجتماعى فى أقطار الوطن العربى . ويتوقف توظيف ايجابياتها على أنماط الاستجابات الذاتية لتلك التحديات الخارجية . وهذا يتطلب تصحيح كثير من أوضاعنا ومؤسساتنا والذى من خلاله يمكن توظيف تلك المعطيات الجديدة والمتجددة بما يمكن الأقطار العربية فى تكاملها من تطوير نوعية الحياة بصورة مطردة إذا ما انعقد العزم وصحت الإرادة .

ومن أهم تلك المتغيرات الواعدة منجزات ومناهج التفكير التى انتجتها الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية ، حتى غدت القيمة الاقتصادية الأكبر فى انتاج السلع والخدمات تتمثل فى جانب المعرفة مقارنة بقيمة المواد الخام والمعدات . هذا فضلاً عن التلاحق السريع فى انتاج المعرفة وفى اختصار المسافة الزمنية بين الوصول الى الاكتشافات العلمية وبين تطبيقاتها التكنولوجية . ويكمن الخطر هنا فى تزايد قدرة دول الشمال على احتكار المعرفة ، وتنامى الفجوة فى الإمكانات الإنمائية بين من ينتجون المعرفة ويمتلكونها وبين من يستهلكونها ويشترونها بثمن باهظ وبخاصة بعد توقيع اتفاقية الجات الجديدة وما ورد فى بابها المخصص لحقوق الملكية الفكرية .

لكن الجانب الواعد فى هذا المجال هو العمل على تنمية الطاقات والكفاءات العلمية والتكنولوجية العربية والتى تتمكن من استيعاب نتائج تلك الثورات ، ومن الانتقال من مجرد نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى تطويرها وتطبيقها والتوظيف الأمثل لامكاناتها فى سياق احتياجاتنا الحقيقية ، فضلا عن الدخول فى مجال انتاج المعرفة ذاتها . وهذا لا يتأتى إلا من خلال العقلانية والعلمية فى فكر افراد المجتمع ومؤسساته وأسس اتخاذ قراراته وتسيير نظام الادارة فيه . ولاشك أن النظام التعليمى - بدءا من الحضانة حتى نهاية التعليم العالى والجامعى هو من أهم الوسائل التى ينبغى أن تكوّن الفكر العلمى وأن تنمى الفعل التطبيقى والقدرة الناقدة لترسيخ المنهج العلمى فى التخطيط والتنفيذ للسياسات والبرامج والمشروعات الانمائية على المستويات المحلية والقطرية والعربية . ويرتبط بذلك إعطاء البحث العلمى فى الجامعات وفى المراكز المتخصصة من الحرية العلمية والموارد بما يمكنها من انتاج المعرفة التى تسهم فى حلول مشكلاتنا ودفع مسيرتنا الإنمائية ، فضلاً عن إسهامها فى تراث المعرفة الانسانية . ولاشك أن التعاون والتكامل العربى فى مجال البحث العلمى يمثل صيغة ملحة نظراً لما يتطلبه من كفاءات بشرية نادرة ، وموارد مالية ذات تكلفة عالية إذا ما أريد لعائد البحث العلمى من أن يكون رافداً أساسيا فى تحقيق الأهداف الإنمائية على المستويين القطرى والعربى .

(١٠) ومن المهم فى هذا الصدد ألا ينحصر تكوين المنهج العلمى ومنتجاته على فئة العلماء والباحثين ، بل ينبغى أن تتخذ من الوسائل والآليات الثقافية ما يمكن من تبسيط المعرفة العلمية ونشرها وممارسة قيم التفكير العقلانى واشاعتها بين مختلف فئات المجتمع كجزء لا يتجزأ من الثقافة العامة المشتركة التى تيسر للمجتمع الفكر المشترك والفعل التعاونى المثمر . ومن مستلزمات ذلك بالضرورة مكافحة الأمية بصورتها الأبجدية وتوفير مصادر المعرفة والتعليم الذاتى فى مختلف المواقع السكانية .

(١١) إن الاهتمام بانتاج المعرفة وتوسيع قاعدة الانتفاع بها يقتضى العمل فى انتاج المعرفة ومنتجات الثقافة على تشجيع الإبداع والتجديد فى كافة مجالات الانتاج الفكرى والمادى والفنى والتنظيمى ، حتى يمكن لمختلف أنواع الانتاج العربى من تصحيح مساراتها فضلاً عن اكسابها القدرة الذاتية على المنافسة فى الأسواق المحلية والأجنبية . ويمثل تشجيع الابداع اللحن المميز للثقافة ، ولدورها الأصيل فى حفز الطاقات الانمائية والبشرية فى أقطار الوطن العربى .

## رابعا: التنمية والثقافة العربية

التنمية الاجتماعية عمل إنساني مركب تتقاطع فيه وتتفاعل سباعية من المحاور - الموارد. وتتمثل في التنظيم السياسي والممارسة الديمقراطية والكفاية الاقتصادية وانتاجية العمل والتماسك الاجتماعي وحقوق الانسان والقيم الثقافية. وهذه المحاور حزمة عضوية مترابطة في علاقاتها السببية والشرطية والارتدادية. وفي تأثيراتها المتبادلة: ويتم تفاعلها في داخلها وفيما بينها على بعدى الزمان والمكان. أي مع الماضي التراثي والمستقبل، ومع الحيز الجغرافي، ومع العلاقات الخارجية فهي في حركة دياكلتيكية وفي صيرورة دائمة.

وعلى الرغم من أن وثائق الجامعة العربية تتحدث بشكل أو بآخر عن هذه المحاور في التنمية فقد وضعت مشاريعها العديدة في الوطن العربي وهي تعتمد على التوجهات الاقتصادية. والاقتصاد كركيزة أساسية للتنمية غير كاف. وقياس النجاح بالناتج القومى مؤشر مضلل. وما بالخبز وحده يحيا الانسان. بالاضافة الى أن هذه المشاريع غلب عليها النقل من مشاريع غربية ولم ينتبه المخططون الى تباينها مع المعطيات المحلية ومع التراث الاجتماعي والثقافي. وزاد في فشلها أن كتلة الجماهير العربية لا تفكر كثيرا في المستقبل. فكانت مشاريع التنمية تمر بشكل روتيني كخدمة عامة لا كضرورة حياتية. ودون أن يشارك فيها المستفيدون منها. وكان من نتائج ذلك المزيد من الفقر ومن التباين الاجتماعي ونقص التشغيل والضياع الثقافي. كما لم تؤد هذه المشاريع الى تكافؤ الفرص ولا الى العدالة الاجتماعية. وأخيرا فإنها كانت تطبق مجزأة دون خطة متكاملة. ولا تعتمد في الغالب على الذات ولكن على الخبراء الاجانب. ومع أنهم لا يدركون

التكوينة الاجتماعية العربية فإنهم غير مبرئين من الاغراض. وكان نصيب المناطق البدوية والريفية منها طفيفا قياسا الى المدن. ومع أن بعضها كان يلامس الصحة تارة أو الرياضة أو العمالة أو التعليم أو السكن أو الغذاء فإن المحور الغائب والذي يأتي في أسفل القائمة هو قطاع الثقافة.

ولقد تطور مفهوم الثقافة في التراث تطورا واسعا. وفقد بتوقف العلوم التطبيقية العربية معانيه السابقة. وصار ينحصر في إطار العلوم الانسانية عموما وفي إطار الادب والسياسة بصفة خاصة. ويمكن القول إن القيم الثقافية بمؤشراتها وحوافزها وروادعها تتكون بطريقة تراكمية عبر الازمان. وتشكل في الامة منظومة من المعارف والخبرات والدرايات والتجارب والمعتقدات والمشاعر ومفاهيم الجمال والفن والذوق من خلال تفاعل المجتمع فئات وأفرادا مع عالم المادة والطبيعة، ومع عالم البشر المحلي والخارجي، ومع الكون والخالق.

وهكذا فالثقافة هي عنصر الاندماج والتماسك الاساسي في المجتمع ووسيلة التواصل الاخلاقي والمادي والوجداني والرمزي. وهي التي تشكل الوعى الاجتماعي العام وإرادة العمل المشترك. وفي الثقافة ركائز ثابتة وعناصر متغيرة تشكل في مجموعها وفي تفاعلها بعضها مع بعض الهوية الحضارية للامة وخصوصيتها. وهذا هو معنى الاصالة فيها. ومن خلال الوعى بالثوابت وعلاقة المتغيرات بها وما يضاف دون انقطاع اليها يتطور مفهوم الهوية القومية ويتجدد. فليست منظومة القيم الثقافية في تواصلها وتنوعها ومكوناتها وفي مسيرتها مع الزمن تمثل كينونة ثابتة ولكنها في صيرورة مستمرة نتيجة تفاعلها مع المحاور الستة الاخرى للتنمية. سواء كانت هذه التنمية تخضع للتخطيط أم كانت مجرد تطور عفوى. فالرصيد

الثقافي تراكمي قابل للاضافة والحذف ولإعادة التركيب.

في هذه الصيرورة تجرى عملية التجدد الذاتي التي تمنع التحجر وتثبت حيوية الامة وإرتباطها بالعصر. ولا تتعارض هذه العملية مع وجود ثقافات فرعية ضمن الثقافة الشاملة فذلك التعدد من دواعي غناها. كما أنها لا تتعارض مع تباين مستويات الثقافة في المجتمع الواحد. فذلك أمر طبيعي. لكن هذا يوضح أن للثقافة في التنمية دورا مزدوجا ثنائيا فهي عنصر من عناصر الارتكاز فيها من جهة وهي نفسها في الوقت ذاته موضوع من مواضيع التنمية، في عملية دور متصلة دائمة من جهة أخرى. وهكذا تنمو التعددية والثقافات الفرعية كمحور من حقوق كل مواطن. كما ترتفع المستويات الثقافية لدى الشرائح الاجتماعية كافة لتستقر التنمية على أسس أكثر عمقا وثباتا. ويتم ذلك كله بتأكيد الحرية الاجتماعية وحقوق الانسان بوصفها قيما جوهرية ومن ثوابت المنظومة الثقافية للامة.

**وفي المجتمع العربي تراث إسلامي متين يشكل النسيج الاجتماعي ـ الثقافي للعرب وحتى لغير المسلمين منهم. وقوام هذا التراث الكرامة الانسانية واحترام الاديان السماوية والتكافل الاجتماعي والمساواة بين الاجناس وأفضلية العمل الناجع وقيمة السلام والجدل بالتي هي أحسن ومبادئ الشورى والعدل الاجتماعي. وهي مبادئ مثلى لا ينقص بعضها الا الاستناد الى مؤسسات قانونية واجتماعية. على أن هذه المثل تعرضت مع الايام الى تشويهات وموروثات اجتماعية وعادات وتقاليد بعيدة عنها أفرغتها من معانيها السامية.**

وحين بدأت حركة النهضة العربية في القرن الماضي لم يجد رواد

النهضة حرجا في الاقتداء بالغرب والاخذ عنه باعتبار ما أخذ لا يتعارض مع المبادئ التي يؤمنون بها. وهكذا قلدوا الغرب في تنظيم الدولة وفي تكوين الجيوش ومشروعات الانتاج والخدمات التعليمية والصحية والمناداة بالشورى ومقاومة الظلم والاستبداد وهي أمور تجد مرجعيتها في التراث الروحي والثقافي للعرب. لكن الجهود التي بذلت في هذه السبل سرعان ما تعرضت لإحباطات وانكماشات بعضها من النظم القطرية نفسها. لكن معظمها وأهمها كانت نتيجة الغزو الاستعماري المتعدد الذي تسلط على البلاد العربية كلها فما نجا منه الا قطعة من الجزيرة العربية. وقد سيطر بالاحتلال العسكري على اقتصاد البلاد وثقافتها ووجه أوضاعها الاجتماعية والسياسية لخدمة مصالحه المباشرة.

وشغل العرب مدة قرن أو يزيد في النضال ضد الاستعمار الذي أعطى في المجتمعات العربية الاولية في الاهتمام. وحين بدأت الدول العربية في التحرر في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان الاستعمار قد طور أساليبه وطرق هيمنته. فبدل بالاحتلال العسكري السيطرة الاقتصادية الاستهلاكية واحتكار موارد العرب وثرواتهم. وبخاصة النفط. وعزز ذلك بالتدفق الاعلامي والثقافي ذي الاتجاه الواحد. وشغل العرب عن ذلك كله بالوجود الاسرائيلي من جهة وبالصراع الايديولوجي بي الشيوعية والرأسمالية وما رافقه من الحرب الباردة. لم يصب ذلك البلاد العربية وحدها ولكن أصاب أيضا العالم الثالث كله وإنما ابتلعت الامة العربية حد السكين نتيجة إضافة المشكلة الاسرائيلية إليها. وقد تبين أن اسرائيل ليست أكثر من قاعدة أمريكية في المنطقة لإحكام السيطرة عليها.

هكذا لم تحظ مشاريع التنمية العربية نتيجة لنقائصها ونتيجة لهذه

الظروف السياسية بحقها من الاهتمام والنجاح في حين ازدادت بالمقابل الحواجز والعقبات الاقليمية قوة وتمزيقا للوطن العربي. وقبل ان تسقط الايديولوجية الشيوعية وتتفرد الامبريالية الامريكية بقيادة العالم وتتحدث عن النظام الدولي الجديد كانت الثورة العلمية قد بدأت عصر ما بعد الصناعة. وأعطت الغرب المسيطر قوى جديدة أخرى يهيمن بها. ومنها ثورة الاتصالات العالمية والاقمار وثورة الكمبيوتر وثورة التكنولوجيا الجديدة في الوراثة وفي احتكار المعلومات وفي الطاقة النووية مما جعل الهوة بين العالمين المتقدم والنامي أكثر سعة بكثير من إمكان الاجتيار.

وإثر سقوط الايديولوجية الشيوعية خلق الغرب المسيطر مشكلة جديدة للعرب والمسلمين هي المشكلة الدينية. أحلوا الثقافي محل الايديولوجي. وصاروا يجهرون بالعداء لما سموه بالخطر الاخضر بعد أن انتهوا من الخطر الاحمر. ووجدوا في الاسلام خصما يحاربونه والبسوه ملابس الحقد والتخلف الحضاري واتخذوا من الحركات "الاصولية" رموزا لعدائهم. وما قامت هذه الحركات الا كرد فعل على تسلطهم.

والمجتمع العربي الاسلامي ليس في كتلته العامة الصامتة مقسوما الى شطرين: شطر أصولي يريد العودة الى الماضي ويرفض ما عداه. وشطر يريد الالتحاق بالغرب عبدا له وخارجا من تراثه وهويته. هذان هما الطرفان الاقصيان من المجتمع وليسا يمثلانه أبدا. ولا يشكلان فيه أي نسبة مؤثرة. وكلا الطرفين يعيش في غربة مرة تدفع بعضهم الى التوتر واصطناع الارهاب. فالاصولي يغترب الى الماضي الذي يريد إعادته. والمندفع مع الغرب يعيش غربته في مجتمع لا يقبل به وليس منه. وإذا كان التمسح بالدين يجتذب الى جماعة اليمين بعض القوة فإن التمسح بالغرب يبعد بالمقابل

بعض المتنورين عن التقليد العبودي. على أن هولاء وأولئك ذوو ثقافة أحادية الفكر قطعية الحكم دينية التبرير أو غربيته. والطرف الديني أكثر تعصبا وهو بهذا يخدم الاغراض الغربية لأنه يعطى المبرر القوى لعدائها وحربها.

والمجتمع العربي في كتلته الثقافية الكبرى لا يقر تطرف الجانبين وهو بجانب تمسكه بتراثه وهويته الحضارية لا يرفض آلاء الغرب بل يقبلها ويصطنعها. وإن كان يرفض كل الرفض توظيفها للهيمنة عليه وخنق هويته. وهنا نقطة الخلاف الاساسية أو المعادلة الصعبة.

والتنمية الثقافية لكتلة المجتمعات العربية البالغة ٢٠٠ مليون نسمة ليست عسيرة لأن في تراثها المحمول وفي إمكانها القائم قابليات وتجارب وركائز ومبادئ روحية وثقافية تساعد على النجاح. لكن يقوم بجانب خطر الهيمنة الغربية المتزايدة أن نجاح الايديولوجية الرأسمالية حمل معه تفشى المسؤولية الفردية على حساب المسؤولية الجماعية، والخلاص الذاتي محل الخلاص الجماعي. وظهر تضاؤل ما تقدمه الدولة من خدمات صحية وتعليمية وعمل وثقافة مقابل ما يحصل عليه الاغنياء والمتنفذون في المجتمع نفسه منها. وقد نجم عن ذلك، مع فشل مشاريع التنمية بروز الانقسامات الاثنية والطائفية والقبلية حتى في المجتمعات المتقدمة كما نجم عنه التخلخل الاجتماعي والتفكك الثقافي مع ما يفرز ذلك من فقد فرص العمل وزيادة التباين بين الجماعات الافقر والاغنى، وإحباط الشباب بالبطالة ودفعهم الى التطرف أو الجريمة ودنيا المخدرات بالاضافة الى التزايد المتمادي في نزوح الريف الى المدن وهجر الزراعة. وهجرة العناصر الديناميكية من البلاد التماسا لحياة أفضل خارجها. وتهميش العناصر الباقية بمنحها أقل العناية.

ويزيد في المشكلة الثقافية العربية الى هذا كله ثلاثة أمور مبدئية:

الاول: أن الثقافة ليست علما من العلوم ولكنها جهد فكرى شامل متواصل وبطئ المردود. وحصيلة حية مركبة. والعصر يركض ولا ينتظر. والسباق عنيف ورهانه الحياة أو الموت.

الثاني: أن المثقفين ليسوا طبقة محددة معينة. فالثقافة مبثوثة في جميع شرائح المجتمع على درجات متفاوتة قد تتباين فيما بينها التباين الكبير. ولكن من الخطأ قصرها على فئة خاصة. ومطالبتها بالعمل دون غيرها.

الثالث: أن العمل التنموي الثقافي عليه أن يتناول الجماعات العربية عموديا في شرائحها المختلفة من القاع في المدن والريف والبدو الى الاعلى. وأفقيا بتوسعة الوعى الثقافي وتنميته المستمرة لاستيعاب العصر. والعملان متساندان فيما بينهما ويتبادلان التأثير.

وتحتاج هذه الامور الثلاثة الى جهود جبارة لتجاوز المرحلة ولا مناص منها. وقد لا تكون هذه الجهود معجزة لولا أن عوائق أخرى، من نوع آخر تنضاف اليها وتزيد في الصعوبة. وبعض هذه العوائق داخلي ذاتي وبعض خارجي ومنها:

أولا: عدم رعاية حقوق الانسان الطبيعية والاساسية كحقه في التحرر من الامية والجهل والخوف، وحقه في الرعاية الصحية والعمل والعيش الكريم، وحقه في تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. وأهم من هذا كله حقه في الحرية السياسية والفكرية ممارسة وتعبيرا. وعلى الرغم من أن

الاقطار العربية متفاوتة في رعايتها لهذه الحقوق وفي تطبيقها. إلا انها جميعا لا تعتبرها ركائز حيوية للحياة الافضل. وهي تهتضمها تارة باسم الحفاظ على الثورة إن كانت ثورية وتارة باسم الامن والهدوء إن كانت وطيدة الشرعية. ونتيجة ذلك في الحالين واحدة هي هدوء الرعب وانكماش الذات وتقلص الابداع الثقافي والتمتع به.

ثانيا: عدم منح الاهمية المتوازنة والمتوازية لمحاور التنمية السبعة. واعتبار العنصر الثقافي كمية ثانوية مهملة بسبب الجهل بدوره ووظيفته في الترابط العضوي الفكري والسياسي والروحي وفي الاندماج الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذا الموقف تعدل بعض التعدل إلا إن الاعتماد على العنصر الاقتصادي ما يزال هو المسيطر بسبب ارتباط المصالح المادية به في حين لا قوة مادية للمنظومة الثقافية ولا للمثل الخلقية والروحية. ولعدم إمكان قياسها كمؤشر تنموي بالقياس الى الناتج القومي وأرقامه الاحصائية. والنتيجة من ذلك تفاقم الشرور الاجتماعية وفشل مشاريع الحراك الثقافي - الاجتماعي.

ثالثا: عدم التنسيق بين المشاريع التنموية والعمليات الاعلامية رغم التأثير المتبادل بينهما من خلال المحور الثقافي والسياسي - الاجتماعي. والاعلام بسبب التدفق الاعلامي الغربي فيه باتجاه واحد يسير منفصلا عن أعمال التنمية وحاجاتها. يضاف الى ذلك أن الاعلام في البلاد العربية جميعا جزء من جهاز الدولة يطبق توجيهاتها ويدافع عن سياستها سواء كان مرئيا أم مسموعا. وثم في بعض الاقطار حرية محدودة للاعلام المكتوب تحددها خطوط حمراء. والمفروض هو كفالة الحرية لوسائل الاعلام ليمكن التأكيد على مسؤوليتها والتعبير عن حاجات الشعب وآلامه وطموحاته.

رابعا: الهيمنة الغربية المتزايدة. فالغرب في ثورات علمية وتقنية هائلة. وعلى الرغم من أن أحدا لا يرفض نعم هذه الثورات الانقلابية إلا إنها تستخدم عمليا لإذلال شعوب العالم الثالث. وزيادة السيطرة عليها. فثورة وسائل الاتصال والاقمار، والكمبيوتر وتطور الهندسة الوراثية وتقنيات الطاقة النووية وبدائل الموارد وظهور بنوك المعلومات لاحتكار المعرفة كل ذلك لا ينذربالغزو الثقافي فحسب ولكن بالاختراق الثقافي للبلاد النامية (ومنها البلاد العربية). وهي تستخدم منذ الان وبشكل عملي لإلغاء هويتها الحضارية المميزة لحساب حضارة واحدة تعتبر نفسها الحضارة الكاملة ونهاية التاريخ. وأحادية الحضارة الانسانية تفقدها الكثير من الوانها وتفقرها بالاضافة الى أنه ليس ثم اتفاق علي أن الغرب يقدم بحضارته الوحيدة هذه أفضل الطرق لحياة مجموع البشر وأكثرها ضمانا للسلم. وتحويل الثورة العلمية الى قوة سياسية ضاغطة وتوظيفها اداة سيطرة هو الخطر وهو التحدي الاكبر للشعوب النامية.

خامسا: ضعف التمويل الثقافي. وهو ناجم عن النظرة الدونية الى هذا العنصر الهام في العمل التنموي مما لا يسمح بالعمل الجذري الناجع فيه. وما لم تتغير هذه النظرة ويرصد التمويل المجزي لقطاع الثقافة فكل عمل تنموى يخرج أعرج. وتنقصه القواعد والركائز الثابتة.

سادسا: عدم الايمان الكامل بالتعددية الثقافية. مما ينجم عنه التناحرات الاثنية والطائفية والاجتماعية والقبلية. التي بدأت الظهور لا في المجتمعات العربي وحدها ولكن في الاوروبية أيضا.

سابعا: المشكل الديني. وليس في الثقافة العربية هذا المشكل. وإنما

هو ناشئ عن نظرة الغرب المتحيز ضد الاسلام وعن إحلاله الصراع الثقافي محل الصراع الايديولوجي. وإعتبار الاسلام دينا يتغذى على الحقد والفقر. وإلباس التعصب الاصولي لجميع المسلمين ومحاربتهم في كل مكان متاح (من أقصى الفلبين الى كشمير الى البوسنة وفي المانيا وفرنسا بالاضافة الى ايران واليمن والصومال والسودان ومصر وليبيا والجزائر وموريتانيا من البلاد العربية إذا لم نذكر أيضا البلاد الافريقية). وهم يسمحون لأنفسهم بالتعصب مهما كان شكله. لكن يعتبرونه موقف عداء لدي غيرهم لأنه يهدد مصالحهم واستغلالاتهم. ويحاولون توجيه هذا التدين الى القشور والى الصراع الداخلي متناسين الابعاد الاجتماعية فيه والمبادئ الروحية الثابتة من عدل اجتماعي وتكافل وحرص على كرامة الانسان ومساواة بين البشر.

إن التحديات للثقافة العربية ولتنميتها تحديات كبيرة. وإنما تبدأ لا بتحدى الاخر ولكن بتحدى الذات. إن الامة، وليس غيرها، هي التي ترسم لنفسها وبجهدها طريق المستقبل. أليس بقدرالتحديات تكون الجدارة بالحياة؟

UNESCWA LIBRARY
20008650